

التقرير المالي النصف سنوي

النصف الأول من سنة 2022



بنك مخصص
لخدمة
التنمية الترابية

صندوق التجهيز الجماعي : بنك الجماعات الترابية

أكثر من 60 سنة في خدمة تمويل التنمية الترابية

غداة الاستقلال، وفي نفس الوقت الذي شرعت فيه في إطلاق مسلسل للتنظيم المحلي، حرصت السلطات العمومية على وضع أدوات للمساهمة في تعبئة الموارد المالية الضرورية للتنمية الترابية.

وهكذا، تم إحداث صندوق التجهيز الجماعي، سنة 1959، كمؤسسة عمومية متخصصة في تمويل مشاريع تجهيز الجماعات الترابية. ومنذ أن أصبح مؤسسة ائتمان، سنة 1997، اندرج دور الصندوق في مسار متواصل من التدعيم والتجديد موازاة مع التطورات التي عرفها الاقتصاد المغربي والقطاع العمومي المحلي.

وبوصفه بنكا عموميا مختصا في تمويل التنمية الترابية، أصبح الصندوق المحاور المميز للجماعات الترابية، الذي يسهر على تيسير ولوجها للقرض لتمويل مشاريع البنية التحتية والتجهيزات المحلية.

وفي إطار مهمته، يعمل الصندوق على تقديم حلول تمويل تتلاءم مع حاجيات الجماعات الترابية لإنجاز مشاريع في قطاعات مختلفة تغطي جميع ميادين اختصاصها والتي تهدف إلى تحسين إطار عيش المواطن.

كما يحرص الصندوق على مواكبة الجماعات الترابية، على المستوى المحلي، في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي المساهمة في التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية وتعزيز صلابة المجالات الترابية في مواجهة تغير المناخ.

ويحرص الصندوق، من خلال دوره كفاعل استشاري في التنمية الترابية، على تطوير الخبرة التي تمكنه من الاستجابة، بفعالية، لمختلف تطلعات الجماعات الترابية في جميع مراحل إنجاز برامجها التنموية ومشاريعها الاستثمارية.

ومنذ إحداثه سنة 1959، ساهم الصندوق في التنمية الترابية من خلال:

- حوالي 63 مليار درهم من الالتزامات ؛
- حوالي 53 مليار درهم من السحوبات ؛
- تمويل أكثر من 5600 مشروع تنموي.

الفهرس

7

أهم الأحداث وأهم الأرقام

11

نشاط القروض
إلى غاية 30 يونيو 2022

1. القروض الممنوحة والإلتزامات
2. السحوبات
3. تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة
4. وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة

20

تمويل النشاط
إلى غاية 30 يونيو 2022

1. تطور الموارد
2. تطور التوظيفات

24

النتائج والمؤشرات المالية
إلى غاية 30 يونيو 2022

1. مؤشرات الإستغلال
2. الحصيلة
3. المعاملات القانونية
4. الإعلان المالي إلى غاية 30 يونيو 2022



أهم الأحداث وأهم الأرقام

أهم الأحداث وأهم الأرقام

وتجسيدا لهذه الإلتزام، فقد ختم البنك، خلال الربع الثاني من سنة 2022، على مجموعة الوثائق البيئية والاجتماعية والتي تتكون من السياسة البيئية والاجتماعية ومن المساطر التي تضمن وضع معيار موحد لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية. ويؤكد إدراج هذا التقييم على طول سلسلة القيمة عزم الصندوق مواصلة سعيه إلى الابتكار والتجديد في سبيل تنمية ترابية منخفضة الكربون، مستدامة وصامدة في مواجهة تأثيرات التغير المناخي مما يساهم في الجهود التي تبذلها المملكة في هذا المجال.

إستراتيجية التحول الرقمي، ركيزة تحديث تجربة الزبون وتحسينها

تشكل الرهانات المرتبطة باستعمال التكنولوجيا الرقمية، إلى جانب تسارع الدينامية الوطنية للرقمنة رافعة أساسية من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة، وفرصة سانحة لتعزيز القرب والشفافية مع الجماعات الترابية. وفي هذا الإطار، وبعدما أتم الدراسة المتعلقة ببلورة إستراتيجية التحول الرقمي للبنك في الأجل المتوسط، باشر الصندوق تنفيذ برنامج تحوله الرقمي بهدف تتمين الخدمات المقدمة لزيائنه، وتحسين تجربة الزبون في العهد الرقمي.

وسيمكن هذا البرنامج من إستباق إحتياجات الجماعات الترابية من حيث التمويل والمواكبة، واقتراح أنسب المنتجات والخدمات عبر إطلاق محرك لتوصية منتجات/خدمات فعالة ضمن مسار حديسي وسهل الإستعمال يتبعه الزبون، من خلال واجهة خدمات رقمية غنية وقابلة للتطور بما يتناسب مع الإستراتيجيات الرقمية التي تنهجها الأطراف الفاعلة في التنمية الترابية.

وفي هذا المسعى، باشر صندوق التجهيز الجماعي أشغال تنفيذ المشاريع ذات الأولوية التي حددتها خارطة طريق نظام المعلومات والرقمنة، وأطلق، خلال شهر شتنبر 2022، استشارة لدى مزودي خدمات متخصصين من أجل وضع النسخة الجديدة من الحل المعلوماتي البنكي، والتي ستوفر له حلا يتضمن مكونات وظيفية فعالة وقابلة للتطور قادرة على تلبية إحتياجات زبناء البنك المستقبلية.

كما يعتزم الصندوق، على المدى القصير، إصدار طلب عروض مفتوح يتعلق بمشروع الرقمنة الكاملة لمسار منح القروض والإفراج على الأموال. وسيمكن ذلك من وضع منصة ستسمح بتجريد الطابع المادي للتبادلات بين الأطراف المعنية المتدخلة في هذا المسلسل.

مواصلة سياسة إستدامة الموارد وتنويعها، مواكبة لتكثيف الإستثمارات المجالية

في غياب ودائع زبائنه وبفضل صلابة أساسياته، نجح الصندوق في تعبئة موارد، سواء على السوق المالي الوطني أو لدى المؤسسات المالية الدولية الرائدة من أجل تمويل نشاطه.

وقد مكنت هذه الإستراتيجية التمويلية إلى جانب تنويع الموارد، الصندوق من الحصول على تمويلات بأفضل الشروط، والتي يحرص على تطبيقها على حلول التمويل التي يمنحها للجماعات الترابية.

تتميز الظرفية التي تسود العالم اليوم بتوالي أزميتين كبيرتين، الأزمة الوبائية من جهة، ثم التوتر الجيوسياسي من جهة ثانية، إلى جانب ما تم تسجيله، على الصعيد الوطني، من ظروف مناخية سيئة. وتتميز هذه الظرفية بنمو إقتصادي معتدل فضلا عن تضخم مرتفع.

وبالرغم من هذا السياق الخاص، أبان صندوق التجهيز الجماعي حتى تاريخه عن قدرته على الصمود كما يتجلى ذلك من خلال الأداء الذي حققه برسم النصف الأول من سنة 2022. فقد بلغت الإلتزامات 1,8 مليار درهم، وهو ما يعادل إرتفاعا بنسبة 19% بالمقارنة مع النصف الأول من سنة 2021، منها حوالي 88% تم منحها للمجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم، بنسبتي 54% و 34% على التوالي.

وأما السحوبات، فقد تجاوزت 1,3 مليار درهم في النصف الأول من سنة 2022، وساهمت في تمويل عدة مشاريع من طرف مختلف فئات الجماعات الترابية. وقد شملت هذه التمويلات، التي تندرج أكثر من 24% منها ضمن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، إنجاز مشاريع التهئية الحضرية، وخاصة في إطار تنفيذ برامج تأهيل المدن، والتجهيزات المتخصصة، والبنيات التحتية الطرقية.

وبالموازاة مع ذلك، حققت أهم مؤشرات المؤسسة المالية تطورا إيجابيا خلال النصف الأول من سنة 2022. فقد بلغ الناتج البنكي الصافي 323 مليون درهم، مسجلا إرتفاعا طفيفا بالمقارنة مع نصف السنة الأول من سنة 2021، وذلك بفضل مستوى العمليات المقترن بجودة حقيقية البنك حتى تاريخه. وبلغ الناتج الجاري 292 مليون درهم في النصف الأول من سنة 2022 بإرتفاع طفيف بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. غير أن الناتج الصافي بلغ 174 مليون درهم، بتراجع بنسبة 2%، بسبب الرفع من معدل المساهمة الاجتماعية للتضامن إلى 5%، مما أدى إلى إرتفاع الأعباء غير الجارية بحوالي 4,5 مليون درهم برسم النصف الأول من السنة بالمقارنة مع النصف الأول من سنة 2021.

وأخيرا، بلغت الحقوق المعلقة الأداء، إلى غاية 30 يونيو 2022، حوالي 26 مليار درهم، أي بإرتفاع بحوالي 3% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة.

كما واصل صندوق التجهيز الجماعي، خلال النصف الأول من سنة 2022، إنجاز مشاريعه الهيكلية من أجل الرقي بالمؤسسة إلى مستوى يتماشى مع بيئتها.

المخاطر البيئية والاجتماعية في صلب إستراتيجية التمويل

يعتبر الإلتزام المؤكد لصندوق التجهيز الجماعي بوضع شرط المخاطر البيئية والاجتماعية شرطا لا محيد عنه في كل تمويل للمشاريع المجالية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإستراتيجية التمويلية للمؤسسة. ويتجلى هذا الإلتزام في تطبيق مرجع يرقى إلى مصاف المعايير الدولية، في شكل سياسة بيئية واجتماعية تشكل حجز زاوية نظام التدبير البيئي والاجتماعي للبنك. وقد تمت المصادقة على هذه السياسة من طرف مجلس إدارة صندوق التجهيز الجماعي، بتاريخ 28 أكتوبر 2021.

مواصلة إصدار قروض السندات

إختم الصندوق، بنجاح، في يناير 2022، ثاني إصدار سندي بمبلغ مليار درهم، والذي يندرج ضمن برنامج السندي الجديد البالغ 9 مليارات درهم، الموافق عليه من طرف مجلس الإدارة في إجتماعه المنعقد بتاريخ 29 ماي 2019 والذي بلغ أول إصدار سندي منه 2 مليار درهم وذلك في شهر دجنبر 2020.

ويعكس هذا الإصدار السندي، الذي تم إكتتاب مبلغه بالكامل في فترة الإكتتاب الممتدة من 3 يناير إلى 7 يناير 2022، إهتمام السوق والثقة التي يوليها لسندات الصندوق. كما يساعد البنك على تعزيز توازنات حصيلته، خاصة من خلال ضمان تطابق أفضل للأصول والخصوم.

إبرام شراكة إستراتيجية مع صندوق الإيداع والتدبير

بعد نجاح عمليات التمويل على الصعيد الدولي، يحرص الصندوق كذلك على توفير الشروط الرامية إلى تحقيق تضافر مالي مع شركاء مؤسساتيين عموميين رائدين ويتطلعون بدورهم إلى تقديم تمويلات مشتركة لمشاريع التنمية الترابية.

وفي هذا الصدد، تميز الفصل الأول من سنة 2022، بالشروع في تنفيذ الإتفاقية-الإطار المتعلقة بوضع شراكة إستراتيجية بين صندوق التجهيز الجماعي وصندوق التدبير والإيداع الموقعة سنة 2021، والتي تخص وضع تمويلات مشتركة للمشاريع التنموية للجماعات الترابية والمواكبة دينامية الإستثمار والنمو التي تطبع عمل الجماعات الترابية.

إن هذه الشراكة هي وليدة الإرادة المشتركة للمؤسستين الرامية إلى وضع آليات تمويل بنكية، متوازنة ومتكاملة، وستشهد، في إطار هذه العملية، تعبئة غلاف مالي إجمالي بقيمة 8 مليار درهم.

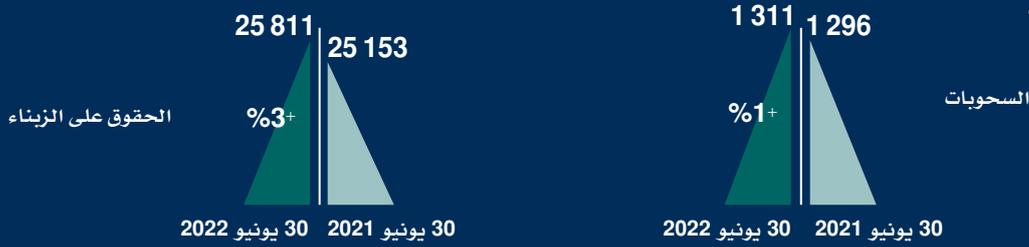
ومن ضمن ما تنص عليه هذه الشراكة، أن المؤسستين تستطيعان، حسبما تقتضيه الحاجة وطبيعة المشاريع، تشكيل تجمع بغرض تصميم وتقديم عرض تمويل مشترك. وبالنظر إلى مهمته التاريخية، وعلاقته بالقطاع المحلي، يكون صندوق التجهيز الجماعي المحاور الوحيد والحصري لهذا التجمع مع الجماعات الترابية بموجب صفته كقائد التجمع ووكيل الأئتمان.

وفضلا عن التمويل، تشمل الشراكة تقاسم الخبرة الذاتية والدقيقة للمؤسستين في مجال التنمية المجالية، ومعرفتهما الجيدة بالواقع المحلي من أجل تعزيز أنشطة المواكبة والمساعدة التقنية المقدمة للجماعات الترابية.

(بملايين الدراهم)

أهم الأرقام

مؤشرات النشاط



بلغت السحوبات، برسم النصف الأول من سنة 2022، ما يزيد عن 1,3 مليار درهم. ومكنت من تمويل عدة مشاريع لفائدة مختلف فئات الجماعات الترابية. وقد شمل هذا التمويل، الذي استفادت منه المشاريع المدرجة ضمن برنامج تقليل الفوارق المجالية والاجتماعية بنسبة تفوق 24%، تنفيذ برامج تأهيل المدن، والتجهيزات المتخصصة، والبنيات التحتية الطرقية.

من جانبها، تجاوزت الالتزامات 1,8 مليار درهم برسم النصف الأول من سنة 2022، بارتفاع بنسبة 19% بالمقارنة مع النصف الأول من سنة 2021، والتي همت أكثر من 88% منها المجالس المحلية ومجالس العمالات والأقاليم، بنسبة 54% و34% على التوالي.

وتجسيدا لمواصلة خلق القيمة، بلغت الحقوق على الزبناء حوالي 26 مليار درهم إلى غاية 30 يونيو 2022، أي بارتفاع بنسبة 3% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة التي قبلها.

مؤشرات النتائج

بلغ الناتج البنكي الصافي 323 مليون درهم إلى غاية النصف الأول من سنة 2022، بارتفاع طفيف بالمقارنة مع النصف الأول من سنة 2021، ويعود ذلك أساسا إلى مستوى العمليات المقترن بجودة حقيقية الصندوق، حتى تاريخه.



ويبلغ الناتج الجاري 292 مليون درهم في النصف الأول من سنة 2022 بارتفاع طفيف بالمقارنة مع النصف الأول من سنة 2021. غير أن الناتج الصافي بلغ حوالي 174 مليون درهم، بتراجع بنسبة 2%، بسبب الرفع من معدل المساهمة الاجتماعية للتضامن مما أدى إلى ارتفاع الأعباء غير الجارية بـ 4,5 مليون درهم في النصف الأول من سنة 2022.



مؤشرات الحصيلة

تعمل مواصلة تعزيز القاعدة المالية، خاصة من خلال التحسين المتواصل للأموال الذاتية، على تمكين البنك من مواكبة الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية.



* بما فيها قرض سندي بمبلغ مليار درهم

مؤشرات المخاطر

مكن التحكم في مخاطر الطرف المقابل حتى تاريخه، وتتبع تحصيل الديون الصارم، البنك من الحفاظ على مستوى منخفض لمعدل الحقوق المعلقة الأداء.





**نشاط القروض
إلى غاية 30 يونيو 2022**

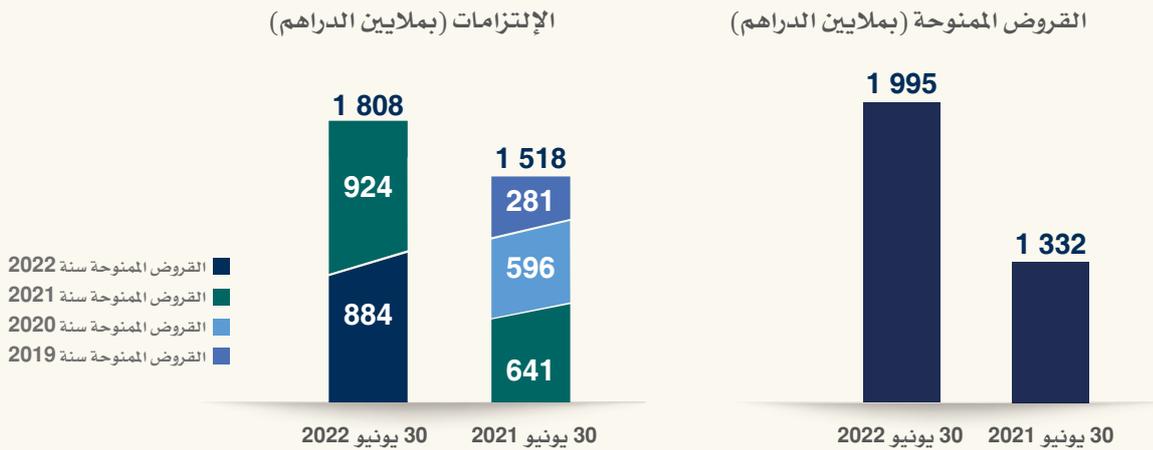
نشاط القروض إلى غاية 30 يونيو 2022

1. القروض الممنوحة والإلتزامات

تميز النصف الأول من سنة 2022 بإنتعاش نشاط القروض مقارنةً مع نفس الفترة من السنة الماضية. ويُعزى هذا التطور أساساً إلى إستئناف وتيرة عمل الجماعات الترابية الملاحظ على إثر تجديد مكاتبها بعد التراجع الظرفي المرتبط بسياق الإنتخابات الجماعية والجهوية المنظمة في شتنبر 2021. مما سمح بالشروع في مرحلة تعبئة الموارد المالية من أجل إنجاز المشاريع، بما فيها الإقتراض من الصندوق، والتي تتميز، على إثر ذلك، بإرتفاع ظرفي لمستوى القروض الممنوحة والإلتزامات لدى البنك. في المقابل، لم تتأثر السحوبات بنفس السرعة بالنظر إلى الأجل اللازمة لإعداد ملفات طلبات العروض وفتح الصفقات المتعلقة بتنفيذ المشاريع المبرمجة.

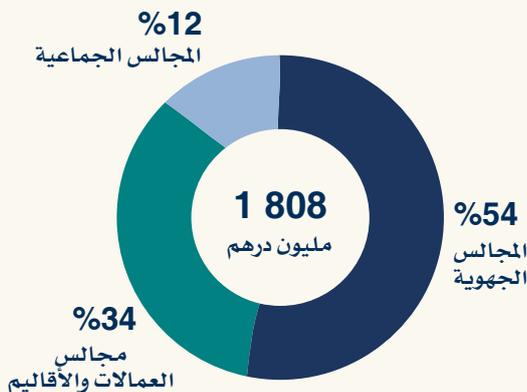
ونتيجة لذلك، شهد حجم القروض الممنوحة إرتفاعاً قوياً خلال النصف الأول من سنة 2022، حيث بلغ حوالي 2 مليار درهم، مقابل 1,3 مليار درهم في نفس الفترة من السنة الماضية. وهمت القروض الممنوحة تمويل 41 مشروع في 8 قطاعات، بمبلغ إستثمار إجمالي يناهز 3 مليار درهم لفائدة 17 جماعة ترابية.

ويتجلى إنتعاش نشاط القروض كذلك في تطور إلتزامات القروض، التي سجلت تقدماً بنسبة تفوق 19% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، لتبلغ أزيد من 1,8 مليار درهم إلى غاية 30 يونيو 2022. ويراعي هذا التطور كذلك الترتيبات التعاقدية، برسم النصف الأول من سنة 2022، بشأن الإلتزامات غير المفعلة إلى غاية متم السنة السابقة. وقد شمل هذا التمويل إنجاز 41 مشروعاً، في 10 قطاعات، لفائدة 16 جماعة ترابية، بمبلغ استثماري إجمالي تجاوز 3,9 مليار درهم.



توزيع الإلتزامات حسب صنف المقترض

يوضح الرسم البياني التالي توزيع الإلتزامات حسب صنف المقترض إلى غاية 30 يونيو 2022 :

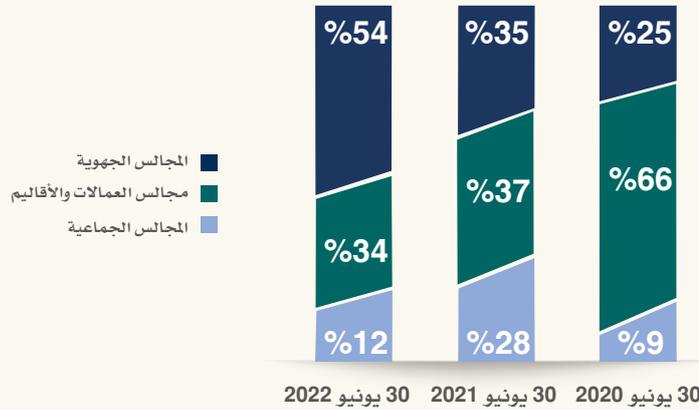


الجماعات الترابية	30 يونيو 2022	30 يونيو 2021	30 يونيو 2020
المجالس الجهوية	965 (54%)	538 (35%)	458 (25%)
مجالس العمالات والأقاليم	620 (34%)	566 (37%)	1 185 (66%)
المجالس الجماعية	223 (12%)	414 (28%)	169 (9%)
المجموع	1 808 (100%)	1 518 (100%)	1 812 (100%)

بروز وهيمنة المجالس الجهوية في بنية الإلتزامات إلى غاية 30 يونيو 2022

في النصف الأول من سنة 2022، إستفادت جميع فئات الجماعات الترابية من الإلتزامات مع هيمنة المجالس الجهوية التي تواصل بروزها في بنية الإلتزامات، تليها مجالس العمالات والأقاليم ثم المجالس الجماعية على التوالي بنسبة 54%، و34% و12% من القروض حتى متم يونيو 2022.

تطور بنية الإلتزامات حسب صنف المقترض إلى غاية 30 يونيو 2020 - 2022



« ارتفعت حصة الإلتزامات لفائدة المجالس الجهوية لتصل إلى أكثر من نصف الحجم الإجمالي، حيث بلغت 965 مليون درهم إلى غاية 30 يونيو 2022، ويُعزى هذا التقدم إلى تنفيذ المشاريع المندرجة ضمن برامجها التنموية الجهوية وكذا في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، على التوالي، بنسبة 64% و21% من الإلتزامات. ويشمل هذا التمويل كذلك تنفيذ أشغال الحماية من الفيضانات، وبناء المدارس الجماعية وكهربة الدواوير.

« بلغت الإلتزامات لفائدة مجالس العمالات والأقاليم 620 مليون درهم إلى غاية 30 يونيو 2022، وشملت أساسا إنجاز المشاريع المندرجة ضمن برامج التنمية الحضرية. وتنكب هذه المشاريع بالأساس على إنجاز مشاريع محاربة الهشاشة وكذا تهيئة منطقة أنشطة اقتصادية، مع التأكيد على الأهمية الاستراتيجية التي يتسم بها هذا النوع من البنيات التحتية بالنسبة للاقتصاد الجهوي.

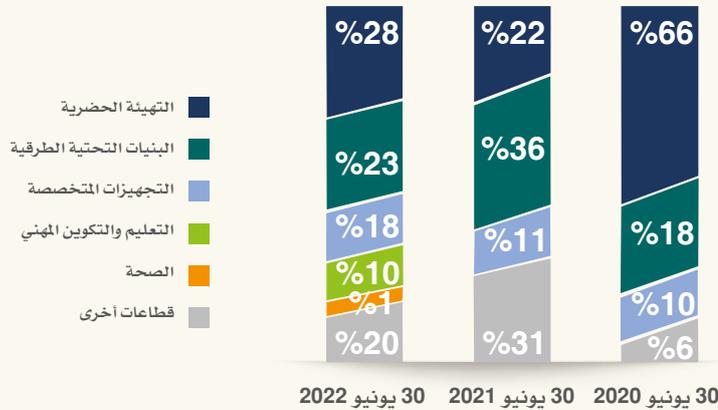
« بلغت حصة المجالس الجماعية من الإلتزامات 12% من الحجم الإجمالي حتى نهاية يونيو 2022، أي بمبلغ 223 مليون درهم. ويجدر التأكيد على أن 57% من هذا المبلغ يتعلق بتمويل مشاريع هيكلية مثل تأهيل الأحياء ناقصة التجهيز وبناء محطة طرقية، ومسبح مغطى، ومنصة مواد غذائية، ومجازر.

توزيع الإلتزامات حسب القطاع

يعرض الجدول التالي توزيع الإلتزامات حسب القطاع إلى غاية 30 يونيو 2022 :

القطاعات	30 يونيو 2020		30 يونيو 2021		30 يونيو 2022	
	بملايين الدراهم	الحصة %	بملايين الدراهم	الحصة %	بملايين الدراهم	الحصة %
التهيئة الحضرية	1 201	66%	336	22%	511	28%
البنيات التحتية الطرقية	325	18%	554	36%	417	23%
التجهيزات المتخصصة	180	10%	160	11%	330	18%
التطهير السائل والصلب	30	2%	10	0,7%	18	1%
التجهيزات الثقافية والرياضية	54	3%	439	29%	82	5%
الماء الصالح للشرب	15	1%	9	0,6%	-	-
التجهيزات التجارية	-	-	-	-	60	3%
الكهرباء	7	-	10	0,7%	65	4%
التعليم والتكوين المهني	-	-	-	-	170	10%
الصحة	-	-	-	-	25	1%
النقل الحضري	-	-	-	-	130	7%
المجموع	1 812	100%	1 518	100%	1 808	100%

تطور بنية الالتزامات حسب القطاع برسم النصف الأول للفترة الممتدة ما بين 2020 و 2022



« يحرص الصندوق، بإعتباره بنكا موجها للتنمية الترابية، على التدخل في تمويل المشاريع التي تتلاءم مع الحاجيات ذات الأولوية بالنسبة للجماعات الترابية وذات التأثير القوي على الساكنة المحلية، لا سيما تلك المندرجة ضمن ميادين إختصاصها الجديدة وكذا في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والإجتماعية. وبالفعل، فقد تغيرت بنية التمويل الذي يمنحه البنك، خلال السنوات القليلة الماضية حيث إنخفضت حصة قطاع التهيئة الحضرية، المهيم تاريخيا، لفائدة قطاعات جديدة، مثل البنيات التحتية الطرقية، والتجهيزات المتخصصة، والتعليم والتكوين المهني، والصحة، والتي من المتوقع أن تشهد حصصها إرتفاعا خلال السنوات المقبلة. بالفعل، لم يمثل قطاع التهيئة الحضرية إلى غاية 30 يونيو 2022 سوى 28% من مجموع الإلتزامات بمبلغ 511 مليون درهم، مقابل 66% بتاريخ 30 يونيو سنة 2020، بمبلغ 1201 مليون درهم. بيد أن هذه الإلتزامات مكنت الصندوق بالأساس من المساهمة في تمويل مشاريع تهيئة طرق مهيكلة، والأحياء ناقصة التجهيز، والمنزهات الحضرية، والساحات والحدائق العامة، إلى جانب الأعمال المرتبطة بحماية النسيج الحضري من الفيضانات.

« بلغت نسبة الإلتزامات المتعلقة بقطاع البنيات التحتية الطرقية 23% من الحجم الإجمالي إلى غاية 30 يونيو 2022، أي ما يعادل مبلغ 417 مليون درهم. وبالفعل، فقد شارك الصندوق في تمويل المشاريع الرامية إلى فك العزلة عن الدواوير من خلال فتح وتهيئة طرق قروية وبناء طرق الربط، خاصة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والإجتماعية، وكذا تهيئة الطرق المصنفة (الطرق الوطنية، والطرق المدارية، إلخ).

« مثلت نسبة قطاع التجهيزات المتخصصة 18% من الحجم الإجمالي للإلتزامات في 30 يونيو 2022، أي بمبلغ 330 مليون درهم، لتمويل مشاريع الجيل الجديد، بما في ذلك إنشاء منصة أغذية زراعية للفواكه والخضروات، بالإضافة إلى محطة طرقية جديدة للمسافرين تستوفي المعايير والمتطلبات الدولية من حيث السلامة والأمن وجودة الخدمات.

« تميز نشاط القروض برسم النصف الأول من سنة 2022 بالإلتزام بالعديد من القروض في قطاعي التعليم والتكوين المهني، فضلا عن قطاع الصحة، وذلك في إطار التعاقد بين الدولة والجهات، الناجم عن البرامج الأولى للتنمية الجهوية، حيث بلغ حجم هذه القطاعات الجديدة، على التوالي، ما يزيد عن 170 مليون درهم وما يقارب 25 مليون درهم، مما سمح للصندوق بالمشاركة في تمويل المشاريع التالية :

- إعادة تأهيل المستشفيات في مدينتين ؛
- بناء مدارس جماعية تهدف إلى مكافحة الهدر المدرسي وتشجيع الأسر، ولا سيما تلك التي تعيش في الوسط القروي، على إرسال أطفالهم إلى المدارس ؛
- بناء مدينة المهن والكفاءات في إحدى الجهات، وذلك في إطار برنامج وطني يرمي إلى تزويد كل جهة من جهات المملكة بجيل جديد من مؤسسات التكوين المهني المجهزة ببنيات تحتية جديدة وبأحدث التكنولوجيات، مع اتباع نهج تكويني مبتكر ونموذج تربوي فعال ؛
- بناء معهد عالي للمهن الصحية.

« إلى غاية 30 يونيو 2022، بلغت قيمة الاستثمار في النقل الحضري 130 مليون درهم، أي بنسبة 7% من الحجم الإجمالي للإلتزامات. وهمت على الخصوص المساهمة في تمويل إنجاز خط للحافلات ذات مستوى عالي من الخدمة الرامي إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان والنهوض بالنقل المستدام.

2. السحوبات

بلغ حجم السحوبات 1311 مليون درهم، مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة بالنصف الأول من سنة 2021. ويعكس هذا الارتفاع مواصلة الجماعات الترابية وتيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية، في انتظار إطلاق المشاريع المضطلع بها مؤخرا من قبل المنتخبين الجدد بناءً على النهج السالف الذكر. وبهذا، فإن اتجاه تطور الالتزامات إلى غاية 30 يونيو 2022 سيكون له تأثير على حجم السحوبات، وسيتجلى ذلك بقدر أكبر في سنة 2023. يؤكد تحليل تطور السحوبات برسم النصف الأول خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2022، تغير السلم على مستوى تمويلات البنك لفائدة القطاع العمومي المحلي. بالفعل، فقد تضاعف حجم السحوبات تقريبا، بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 10%، حيث انتقل من 685 مليون درهم في 30 يونيو 2015، إلى ما يناهز 1,3 مليار درهم في 30 يونيو 2022.

تطور السحوبات في 30 يونيو ما بين 2015 و2022
(بملايين الدراهم)



الحفاظ على نشاط البنك في ظل سياق خاص تلبيةً لاحتياجات الجماعات الترابية لتمويل مشاريعها الاستثمارية.

ساهم الصندوق، من خلال هذه السحوبات، في تمويل 59 مشروعاً لفائدة 31 جماعة ترابية، همت استثمارات مهيكلية، ولا سيما في إطار برامج التنمية الحضرية، وبرامج التنمية الجهوية، وبرامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي.

توزيع السحوبات حسب صنف المقترض

تتوزع السحوبات حسب صنف المقترض إلى غاية 30 يونيو 2022 على الشكل التالي :



الصنف	30 يونيو 2022	30 يونيو 2021	30 يونيو 2020
المجموع	1 311	1 296	1 241
المجالس الجماعية	131	217	314
مجالس العمالات والأقاليم	515	461	621
المجالس الجهوية	665	617	306

مواصلة بروز المجالس الجهوية في بنية السحوبات إلى غاية 30 يونيو 2022

« تواصلت المجالس الجهوية، تماشياً مع التوجه الملاحظ بالنسبة للقروض الممنوحة والالتزامات، بروزها في بنية السحوبات برسم النصف الأول من سنة 2022، بحصة 51% من الحجم الإجمالي، أي بمبلغ 665 مليون درهم. وهذه السحوبات، التي يندرج أزيد من 47% منها في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، هُمت بالأساس تمويل مشاريع البنيات التحتية الطرقية ومشاريع بناء مؤسسات التعليم والتكوين المهني، ولا سيما في إطار التعاقد بين الدولة والجهات، وكذا مشاريع المنافع المشتركة للمناخ في قطاع النقل الحضري، عبر إنجاز خط للحافلات ذات مستوى عالي من الخدمة.

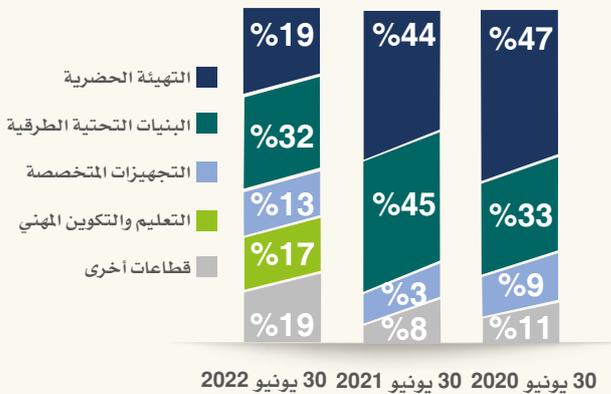
« بلغت السحوبات لفائدة مجالس العمالات والأقاليم، 515 مليون درهم في 30 يونيو 2022، أي نسبة 39% من الحجم الإجمالي للسحوبات. وتجدر الإشارة إلى أن 57% من هذا المبلغ مخصصة لتمويل المشاريع المندرجة في إطار برامج التنمية الترابية، ولا سيما برنامج التنمية الحضرية لمدينتين كبيرتين، والمساهمة في تمويل مشروع تهيئة منطقة أنشطة اقتصادية كبرى.

« بلغ حجم السحوبات لفائدة المجالس الجماعية 131 مليون درهم، أي 10% من مجموع السحوبات برسم النصف الأول من سنة 2022. وهدمت هذه السحوبات بالأساس تمويل مشاريع مهيكلية، مثل تجديد محطة طرقية للمسافرين، وبناء متحف للفنون الشعبية، وتهيئة المآزر.

توزيع السحوبات حسب القطاع

يعرض الجدول التالي توزيع السحوبات حسب القطاع إلى غاية 30 يونيو 2022 :

تطور بنية السحوبات حسب القطاع برسم النصف الأول لسنوات الفترة الممتدة ما بين 2020 و2022



القطاع	30 يونيو 2022	30 يونيو 2021	30 يونيو 2020
التهيئة الحضرية	254	564	586
البنيات التحتية الطرقية	418	581	411
التطهير السائل والصلب	36,9	18	22
التجهيزات الثقافية والرياضية	26	25	59
الكهرباء	0,9	54	6
التجهيزات التجارية	68	17	38
النقل الحضري	120	1	-
التجهيزات المتخصصة	169	32	107
الماء الصالح للشرب	1	1	12
الدراسات	0,2	3	-
التعليم والتكوين المهني	217	-	-
المجموع	1 311	1 296	1 241

« على غرار التغيير الذي لوحظ في بنية الالتزامات منذ 30 يونيو 2020، فقد شهدت بنية السحوبات بدورها نفس التوجه، حيث انخفضت حصة قطاع التهيئة الحضرية من 47% في 30 يونيو 2020، إلى 19% في 30 يونيو 2022، وذلك لفائدة القطاعات الجديدة المذكورة سلفاً. غير أن السحوبات المرتبطة بقطاع التهيئة الحضرية همت أساساً تهيئة الطرق المهيكلية، والأحياء الناقصة التجهيز، والمنتزهات الحضرية، والساحات، والحدائق العامة.

« همت السحوبات لفائدة قطاع البنيات التحتية بالطرقية بالأساس مشاريع تعزيز الشبكات الطرقية، من خلال بناء طرق الربط والمنشآت الفنية، خاصة في إطار برنامج تقليص الفوارق المحلية والاجتماعية في الوسط القروي، وكذا تهيئة الطرق السريعة والمدارية لتخفيف الازدحام في التجمعات الحضرية الكبيرة.

« شملت السحوبات أيضاً قطاع التعليم والتكوين المهني، بمبلغ 217 مليون درهم، أي 17% من الحجم الإجمالي إلى غاية 30 يونيو 2022، حيث مكن هذا التمويل من إنجاز مشاريع تندرج في إطار التعاقد بين الدولة والجهات، الناجمة عن البرامج الأولى للتنمية الجهوية، والمتعلقة على وجه الخصوص بإنشاء معهد تكوين في مجال الصحة، ومدن المهن والكفاءات، ومدارس جماعية في الوسط القروي. ويؤكد بروز هذا القطاع غايته في أن يصبح رافعة استراتيجية لتنافسية المجالات الترابية، وعاملاً رئيسياً في إدماج الشباب في سوق الشغل، مما يرتبط بشكل وثيق بالتوزيع الجديد لاختصاصات الجهات.

« تمت تعبئة مبلغ 169 مليون درهم، أي ما يعادل 13% من الحجم الإجمالي للسحوبات، في 30 يونيو 2022، لتمويل التجهيزات المتخصصة، ولا سيما تجديد محطة طرقية للمسافرين، وبناء المجازر.

« همت السحوبات برسم النصف الأول من سنة 2022 مشاريع في قطاع النقل الحضري، بمبلغ 120 مليون درهم. وشملت هذه التمويلات بالأساس شراء مركبات للنقل المدرسي بهدف مكافحة ظاهرة الهدر المدرسي وتشجيع التحاق الأطفال بالمدارس، ولا سيما في الوسط القروي، وكذلك إنجاز خط للحافلات ذات مستوى عالي من الخدمة.

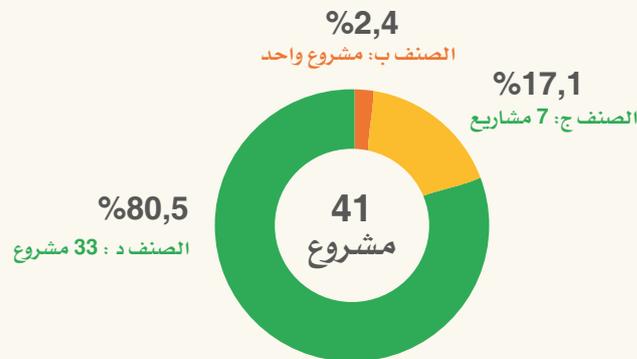
3. تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية المترتبة على المشاريع الممولة

في إطار تقييمه للمشاريع المرشحة لتمويله، يحرص الصندوق دوماً على تقييم الرهانات البيئية والاجتماعية، حرصاً منه على حسن تقدير المخاطر المرتبطة بها وتدابيرها، وذلك طبقاً للتشريعات الوطنية والممارسات الفضلى المعمول بها دولياً في هذا المجال.

ويتجلى من التنقيط الناتج عن تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في حالة الـ 41 مشروع التي إستفادت من القرض برسم النصف الأول من سنة 2022، أن:

- 80,5% من المشاريع الممولة مصنفة ضمن "الصف د" الذي يضم المشاريع ذات مخاطر دنيا، وتظل آثارها المحتملة خاضعة للسيطرة؛
 - 17,1% من المشاريع الممولة مصنفة في "الصف ج"، الذي يضم المشاريع ذات مخاطر دنيا تتطلب اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة للتخفيف منها؛
 - 2,4% من المشاريع الممولة مصنفة في "الصف ب" الذي يضم المشاريع ذات المخاطر المحدودة التي تتطلب مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في دراسات التأثير البيئي والإجتماعي التي تم إنجازها. ويتعلق الأمر بمشروع واحد بهم تهيئة منطقة أنشطة إقتصادية تشمل إنجاز مناطق تخزين منتجات، غذائية على الخصوص، ومحطة تصفية المياه المستعملة ومياه الأمطار. وقد أفضى تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية لهذا المشروع إلى تحديد مخاطر بيئية واجتماعية ضعيفة إلى متوسطة وإلى وضع خطة تدبير بيئي واجتماعي، مما يتوقع أن يخفف بشكل ملموس هذه المخاطر إلى مستويات مقبولة.
- وفضلاً عن ذلك، لم يتم إحصاء أي مشروع من "الصف أ". وهو الصف الذي يضم المشاريع التي من شأنها التسبب في تأثيرات بيئية أو اجتماعية سلبية، قد تكون مهمة، أو شديدة أو دائمة أو يصعب التحكم فيها.

توزيع المشاريع حسب صنف المخاطر البيئية والاجتماعية*



(*): مشاريع مستفيدة من القروض الممنوحة في النصف الأول من سنة 2022

هيمنة المشاريع من "الصف د" في بنية المشاريع المستفيدة من القروض الممنوحة في النصف الأول من سنة 2022.

4. وضعية الالتزامات خارج الحصيلة

بلغت التزامات التمويل التي منحها صندوق التجهيز الجماعي لزيائنه 5942,64 مليون درهم إلى غاية 30 يونيو 2022. وقد تطورت هذه الالتزامات من شهر دجنبر 2021 إلى يونيو 2022 على الشكل التالي:

وضعية الالتزامات خارج الحصيلة إلى غاية 30 يونيو 2022 (بملايين الدراهم)

الوضعية إلى غاية 31 دجنبر 2021	5 556,37
الإلتزامات الجديدة الممنوحة	1 808,09
السحوبات	1 311,31
الإلغاءات	110,51
الوضعية إلى غاية 30 يونيو 2022	5 942,64

تطور حجم الالتزامات خارج الحصيلة إلى غاية 30 يونيو 2018 – 2022
(بملايين الدراهم)



حرص الصندوق، خلال السنوات الأخيرة، على التوفيق بين مستوى
الالتزامات الممنوحة والالتزامات المحصل عليها.

سعيًا إلى ترشيد تطابق الأصول/الخصوم الرامي إلى تعزيز توازنات الحصيلة، حرص البنك في السنوات الأخيرة على مواصلة تطهير حقيبة
إلتزاماته خارج الحصيلة، وذلك بفضل حملات تحسيس وربط الإتصال مع الجماعات الترابية على الخصوص. ويفضل هذه العملية، تم إلغاء
مبلغ إجمالي يناهز 111 مليون درهم خلال النصف الأول من سنة 2022، علما أن الصندوق سبق أن بادر بإلغاء مبلغ يقارب 411 مليون درهم
سنة 2021، ومبلغ يقارب 385 مليون درهم سنة 2020، وحوالي 539 سنة 2019.

وإستطاع البنك، عبر هذه المنهجية، تقليص الحجم الإجمالي للإلتزامات خارج الحصيلة بحوالي 32% إلى غاية 30 يونيو 2022 بالمقارنة مع
ما كان عليه في 30 يونيو سنة 2018، حيث تحوّل من 8,7 مليار درهم في 30 يونيو 2018 إلى 5,9 مليار درهم في نهاية يونيو 2022، تمثل
64% منه قروضا حديثة جرى الإلتزام بها قبل أقل من ثلاث سنوات.



تمويل النشاط إلى غاية 30 يونيو 2022

تمويل النشاط إلى غاية 30 يونيو 2022

1. تطور الموارد

(بملايين الدراهم)

الموارد	30 يونيو 2021	30 يونيو 2022	الحصة في 30 يونيو 2022
إستخلاص الأقساط السنوية	2 079	2 654	69%
موارد الإقتراضات	1 200	1 150	30%
غير ذلك (فوائد مدينة، إسترجاعات، مصاريف بنكية...)	4	5	0%
الرصيد الأولي	39	24	1%
مجموع الموارد	3 322	3 833	100%

إستخلاص الأقساط السنوية

وقد همّ المبلغ المحصل البالغ مليار درهم سندات عادية غير متداولة، على مدة 15 سنة، بنسبة 2,20% قابلة للمراجعة سنويا، وخاضعة لمتوسط المعدل المرجح بين الأبنائك (سنة أشهر).
وفيما يلي نتائج هذا الإصدار حسب صنف الإستثمار:

شطر فريد بنسبة متغيرة	الإكتتاب / التخصيص
1 000	المبلغ المكتتب (بملايين الدراهم)
1 000	المكتب المخصص (بملايين الدراهم)
625	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. OPCVM
375	مؤسسات الائتمان
-	شركات التأمين، مؤسسات التقاعد والوقاية
100%	نسبة الرضا

ويهدف هذا الإصدار، الذي تم تحديد تاريخ سريانه في 12 يناير 2022، بالأساس، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين كلفة تمويل الصندوق بالنسبة للأجال الطويلة؛
- تلبية إحتياجات تدبير أصول الصندوق وخصومه؛
- تأكيد موقع الصندوق كمصدر منظم.

القروض البنكية

في إطار السعي إلى تنوع مصادر تمويله، ومن أجل تحسين تطابق تدبير الأصول والخصوم برسم النصف الأول من سنة 2022، قام البنك بالسحب الأول بمبلغ 150 مليون درهم على قرض بنكي على المدى الطويل، تم التعاقد بشأنه خلال سنة 2021، لمدة 15 سنة بمعدل فائدة ثابت.

إقتراضات قصيرة المدى

تلبيةً للإحتياجات الظرفية وضمانا لتدبير أمثل للخزينة، لجأ صندوق التجهيز الجماعي بشكل ظرفي، خلال النصف الأول من سنة 2022، إلى موارد قصيرة المدى، عبر تسبيقات في السوق البنكي، وقد سددها جميعها قبل نهاية النصف الأول من سنة 2022.

بلغ إستخلاص الأقساط السنوية مبلغ إجمالي قدره 2654 مليون درهم، يُظهر توزيعها حسب الأقدمية هيمنة مستحقات السنة المالية 2022، التي تمثل 99,82% من مجموع المبالغ المستخلصة، وهو ما يعادل 2650 مليون درهم. فيما همّت باقي المبالغ المستخلصة مستحقات ما قبل سنة 2022، والتي تمثل 0,18% من مجموع المبالغ المستخلصة، أي 4 مليون درهم.

موارد الإقتراضات

تتكون موارد الصندوق أساسا من الإقتراض على المدى المتوسط والطويل، والتي تمت تعبئتها على السوق المالية الداخلية من خلال قروض بنكية، وإقتراضات سنديّة، وشهادات إيداع، إلى جانب إقتراضات خارجية مبرمة مع مانحي أموال أجنب.

غير أن الصندوق، سعيا منه إلى ترشيد السيولة والتكاليف، يلجأ، حسب الحاجة والظرفية المالية، إلى موارد تداولية على المدى القصير، في إنتظار تحويلها إلى موارد متوسطة وطويلة المدى.

وبالموازاة مع تعبئة الموارد اللازمة لتمويل النشاط برسم نصف السنة الأول من سنة 2022، إتخذ الصندوق عدة إجراءات من أجل توفير تمويلات جديدة ترمي إلى إستدامة موارده وتنويعها مع التذكير بأن الصندوق لا يتوفر على ودائع زبائنه ولا يستفيد من تسبيقات بنك المغرب.

قروض سنديّة

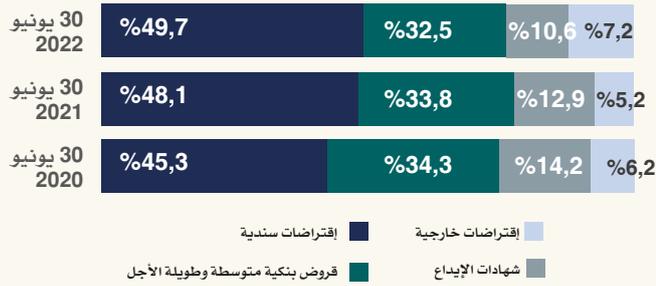
إختتم صندوق التجهيز الجماعي، في يناير 2022، إصدار ثاني قرض سندي بقيمة مليار درهم، ضمن برنامج السندي الجديد البالغ 9 مليار درهم، الموافق عليه من طرف مجلس الإدارة في إجتماعه المنعقد بتاريخ 29 ماي 2019، والذي بلغ أول إصدار سندي منه 2 مليار درهم وذلك في شهر دجنبر 2020.

ويعكس هذا الإصدار السندي، الذي تم إكتتابه بالكامل في فترة الإكتتاب الممتدة من 3 إلى 7 يناير 2022، الإهتمام والثقة التي يوليها السوق لسندات صندوق التجهيز الجماعي، كما يساعد البنك على تعزيز توازنات حصيلته خاصة من خلال ضمان تطابق أفضل للأصول والخصوم.

توزيع الدين حسب صنف الاقتراض

يتشكل دين صندوق التجهيز الجماعي، إلى غاية 30 يونيو 2022، من قروض سنديّة يمثل جاريها حوالي نصف الدين الإجمالي، أي 49,7%، تليها القروض البنكية طويلة الأجل بنسبة 32,5% من الجاري العام، ثم شهادات الإيداع والاقتراضات الخارجية، التي يمثل جاريها على التوالي 10,6% و 7,2%.

توزيع الدين حسب صنف الاقتراض



تعكس بنية الدين، حسب نوع الإقتراض، إستراتيجية تعبئة موارد الصندوق والتي تركز على تنوع المصادر على المدى المتوسط والطويل، من خلال التوفيق بين إكراهات تدبير الأصول / الخصوم والأهداف الرامية إلى تحسين كلفة التمويل.

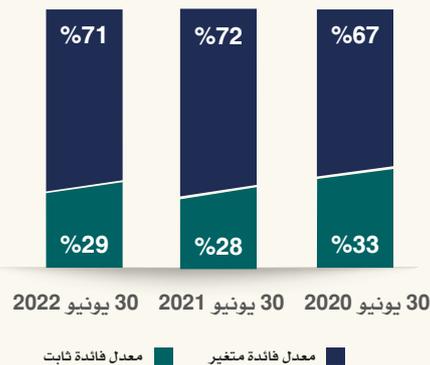
ويؤكد تطور جاري الدين حسب نوع الإقتراض هيمنة حصة الموارد طويلة المدى على حساب الموارد متوسطة وقصيرة المدى. ذلك أن حصة الإقتراضات السنديّة إرتفعت بشكل مستمر، وإنتقلت من 45,3% في 30 يونيو 2020 إلى 49,7% في 30 يونيو 2022، وذلك بفضل الحضور المنتظم للصندوق في سوق السندات منذ سنة 2014.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة

يشير تحليل تطور بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة إلى هيمنة الموارد ذات معدلات فائدة متغيرة، التي بلغت في المتوسط 70% بين نهاية يونيو 2020 ونهاية يونيو 2022.

ولابد من توضيح أن تطور بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة ناجم عن إستراتيجية التمويل التي ينفجها الصندوق والتي، مع مراعاة شروط السوق المالي من حيث التكلفة ومدة الاستحقاق، تعمل على تفضيل تعبئة موارد تتلاءم مع خاصيات القروض الممنوحة للزبناء بهدف التحسين المتواصل لتطابق الأصول والخصوم.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة



وضع تمويلات جديدة لدى المؤسسات المالية للتنمية

دأباً على تنفيذ الاستراتيجية المالية المفتوحة على التمويل الخارجي، واصل صندوق التجهيز الجماعي، خلال النصف الأول من سنة 2022، مباحثاته مع المؤسسات المالية للتنمية بغية تحضير سحبيات الخطوط المبرمة حسب تطور احتياجات البنك وظروف السوق، وتجسيد وضع اتفاقيات تمويل جديدة والتي تتميز بشروط مالية ممتازة، يرافقها، عادة، دعم مخصص للمساعدة التقنية.

تطور بنية الدين

انتقل جاري الدين، في الفترة موضوع التحليل، من 18,8 مليار درهم في تاريخ 30 يونيو 2020 إلى 20,7 مليار درهم في 30 يونيو 2022، وهو ما يعادل نسبة نمو سنوية متوسطة تفوق 5% في هذه الفترة. ويتوافق هذا التطور مستوى ارتفاع القروض.

تطور جاري الاقتراض¹



1 : يشمل جاري الاقتراضات المبالغ الأصلية للإقتراضات دون احتساب الفوائد الجارية والغير مستحقة، وتغطية مخاطر الصرف، وفوارق الفائدة والتحويل.

بنية الدين حسب المصدر

توزيع جاري الإقتراضات حسب المصدر



تظل موارد السوق الداخلية مهيمنة على بنية الدين حسب المصدر، وتمثل حوالي 93% من جاري الاقتراضات إلى غاية 30 يونيو 2022. ويعود ذلك بالأساس إلى اللجوء للسوق المالي المحلي الذي يوفر شروط تمويل وسيولة مهمة.

كما تميز تطور بنية الدين حسب المصدر بتزايد حصة الإقتراضات الخارجية من الدين الإجمالي للصندوق، على إثر تعبئة 50 مليون أورو من خط إعتقاد جديد خلال النصف الثاني من السنة المالية 2021. وجددير بالذكر، أنه بمناسبة كل سحب من القروض الدولية، يحرص الصندوق على وضع تغطية كاملة ضد مخاطر الصرف سواء في مدتها أو في مبالغها.

2. تطور التوظيفات

تميزت توظيفات الصندوق، برسم النصف الأول من سنة 2022، بما يلي :

« إرتفاع طفيف للسحوبات حيث إنتقلت من 1296 مليون درهم في 30 يونيو 2021 إلى 1311 مليون درهم في 30 يونيو 2022؛
« إرتفاع تسديد الإقتراضات، الذي بلغ 2107 مليون درهم، أي ما يعادل حصة تفوق 55% من مجموع التوظيفات في 30 يونيو 2022.

ويبين الجدول التالي بتفصيل بنية التوظيفات :

(بملايين الدراهم)

التوظيفات	في 30 يونيو 2021	في 30 يونيو 2022	الحصة في 30 يونيو 2022 ب %
تحويلات القروض	1 296	1 311	34%
تسديد الإقتراضات	1 496	2 107	55%
إقتراضات داخلية	1 442	2 035	53%
إقتراضات خارجية	54	72	2%
نفقات الميزانية	26	25	1%
نفقات أخرى (بما فيها الضريبة على القيمة المضافة)	80	85	2%
أداء الضريبة على الشركات	122	110	3%
جاري التسبيقات على السوق النقدي	250	0	0%
الرصيد النهائي	52	195	5%
مجموع التوظيفات	3 322	3 833	100%



النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 30 يونيو 2022

النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 30 يونيو 2022

يوضح الجدول التالي حسابات الصندوق التي تم حصرها إلى غاية 30 يونيو 2022، طبقا للمقتضيات القانونية المعمول بها، وبما يحترم المبادئ المحاسبية التي ينص عليها المخطط المحاسباتي لمؤسسات الائتمان :

1. مؤشرات الإستغلال

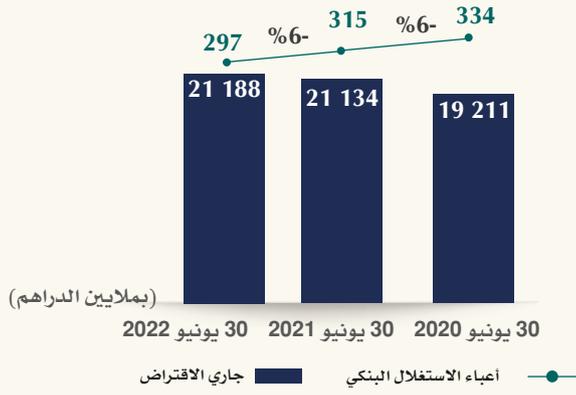
(بملايين الدراهم)

تغيرات 2021/2022	30 يونيو 2022	30 يونيو 2021	30 يونيو 2020	حساب العائدات والتكاليف
-2%	620	635	628	عائدات الاستغلال البنكي
-6%	297	315	334	أعباء الاستغلال البنكي
1%	323	321	294	النتاج البنكي الصافي
7%	31	29	30	الأعباء العامة للاستغلال
100%	2	1	1	مخصصات المؤن على الحقوق المعلقة الأداء
-	1	-	4	استرجاع المؤن على الحقوق المعلقة الأداء
40%	14	10	56	أعباء غير جارية
-	-	-	50	المساهمة في الحساب الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا
40%	14	10	6	المساهمة الاجتماعية للتضامن
-	104	104	95	الضريبة على الشركات
-2%	174	177	116	النتاج الصافي

عائدات الاستغلال البنكي



إلى غاية 30 يونيو 2022، بلغت عائدات الإستغلال البنكي 620 مليون درهم، بإنخفاض بنسبة 2% بالمقارنة مع 30 يونيو 2021، وذلك بالرغم من تطور جاري القروض الذي ارتفع بنسبة 3%، منتقلا من 24406 مليون درهم بتاريخ 30 يونيو 2021 إلى 25195 مليون درهم بتاريخ 30 يونيو 2022. ويعود هذا التطور أساسا إلى تزامن أثر الحجم بمبلغ 36 مليون درهم مع إنتقاص أثر معدل الفائدة بمبلغ 51 مليون درهم الناجم عن إنخفاض معدل الفائدة المديرى لبنك المغرب (تأثير على المخزون).



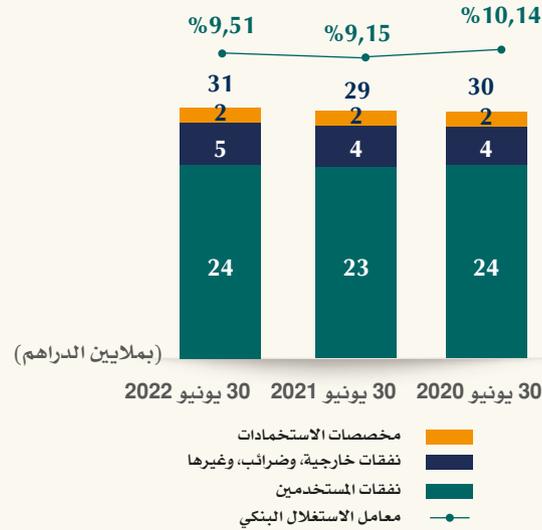
أعباء الإستغلال البنكي

بفضل حرص البنك الدائم على تحسين وترشيد الموارد المالية التي يعمل على تعبئتها، سجلت أعباء الإستغلال البنكي، للسنة التالية على التوالي، تراجعاً بنسبة 6% لتبلغ 297 مليون درهم في 30 يونيو 2022 مقابل 334 مليون درهم في 30 يونيو 2020، وذلك بالرغم من إرتفاع جاري الإقتراض خلال نفس الفترة.



النتج البنكي الصافي

إلى غاية 30 يونيو 2022، بلغ الناتج البنكي الصافي 323 مليون درهم، مرتفعاً بـ 2 مليون درهم بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفائتة، وذلك نتيجة تأثير مستوى العمليات المقترن بجودة حقيبة زبناء الصندوق حتى تاريخه.



الأعباء العامة للإستغلال

أدى اتخاذ الإجراءات الصحية الوقائية أثناء جائحة كوفيد-19، المتمثلة خاصة في اعتماد العمل عن بعد، إلى تقليص بعض نفقات الإستغلال إلى غاية 30 يونيو 2022 و2021. وبعد العودة بشكل تدريجي إلى مزاولة النشاط الإعتيادي للبنك، سجلت الأعباء العامة للإستغلال إرتفاعاً طفيفاً بالمقارنة مع السابق، حيث بلغت 31 مليون درهم حتى تاريخ 30 يونيو 2022، وإشتملت أساساً على نفقات المستخدمين بنسبة 77%، والنفقات الخارجية بنسبة 16%، ومخصصات الإستخدامات بنسبة 7%.

وبذلك، إستقر معامل الإستغلال في 9,51% بتاريخ 30 يونيو 2022، مقابل 9,15% بتاريخ 30 يونيو 2021.

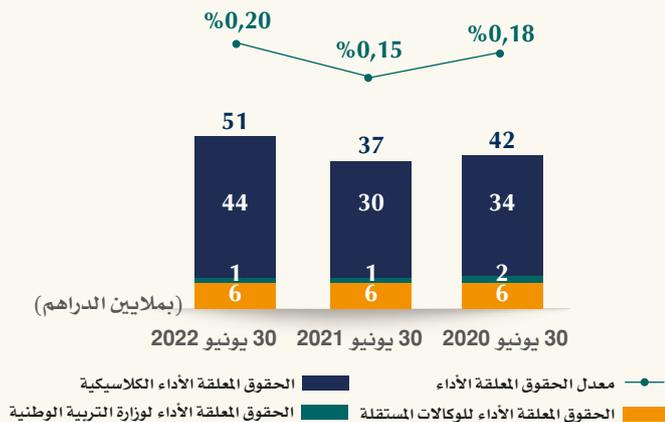
الحقوق المتعلقة الأداء وكلفة مخاطر القرض

تتكون الحقوق المتعلقة الأداء بشكل أساسي من الحقوق غير المحصلة لأكثر من 90 يوماً، والتي تخص 8 جماعات ترابية بمبلغ 44 مليون درهم.

بالإضافة إلى ذلك، سمح التحكم في مخاطر الطرف المقابل، حتى تاريخه، والتتبع الصارم للمبالغ المستخلصة، للبنك بالحفاظ على معدل للحقوق المتعلقة الأداء في مستوى منخفض.

كما تحسنت كلفة مخاطر القرض بفضل تحصيل مبالغ على حقوق معلقة الأداء سابقة، كما هو مبين في الجدول التالي:

بملايين الدراهم	30 يونيو 2020	30 يونيو 2021	30 يونيو 2022
مخصصات المؤن للحقوق معلقة الأداء (1)	1,34	1,27	1,72
إسترجاع مؤن الحقوق معلقة الأداء (2)	3,61	-	0,91
كلفة مخاطر القرض (3) = (1) - (2)	2,27-	1,27	0,81



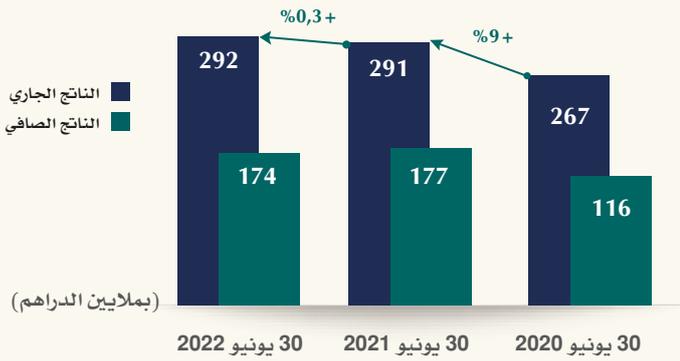
الناتج الصافي

بالنظر إلى ما سبق، وعلى الخصوص :

« إرتفاع الناتج البنكي الصافي بنسبة 1% ؛

« التحكم في الأعباء العامة للإستغلال ؛

« جودة حقبة الزبناء ؛



بلغ الناتج الجاري 292 مليون درهم في 30 يونيو 2022، بارتفاع طفيف بالمقارنة مع 30 يونيو 2021. غير أن الناتج الصافي بلغ حوالي 174 مليون درهم، بانخفاض بنسبة 2% بسبب رفع معدل المساهمة الاجتماعية التضامنية إلى 5%، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأعباء غير الجارية بحوالي 4,5 مليون درهم في النصف الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع النصف الأول من سنة 2021.

2. الحصيلة

(بملايين الدراهم)

الأصول	30 يونيو 2020	31 دجنبر 2020	30 يونيو 2021	31 دجنبر 2021	30 يونيو 2022
قيم الصندوق، البنك المركزي، والخبزينة العامة	61	26	53	24	194
حقوق على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة لها	1	-	250	1	1
حقوق على الزبناء	23 200	25 208	25 153	26 183	25 811
أصول أخرى	291	235	248	301	321
مستعقرات	50	48	46	45	43
المجموع	23 603	25 517	25 750	26 554	26 370
الخصوم	30 يونيو 2020	31 دجنبر 2020	30 يونيو 2021	31 دجنبر 2021	30 يونيو 2022
البنك المركزي، الخبزينة العامة	-	-	-	-	-
الديون تجاه مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة	8 113	8 597	8 551	9 959	8 755
سندات القروض الصادرة	10 489	11 851	11 938	11 187	11 747
خصوم أخرى	119	47	62	34	320
أموال ذاتية وأموال مماثلة	4 882	5 022	5 199	5 374	5 548*
المجموع	23 603	25 517	25 750	26 554	26 370

(*) : بما فيها مؤن المخاطر العامة بمبلغ 51,70 مليون درهم.

يتبين من تحليل بنية الحصيلة، إلى غاية 30 يونيو 2022، أن الأصول التي بلغت 26370 مليون درهم، سجلت تراجعاً طفيفاً بالمقارنة مع 31 دجنبر 2021، وذلك بسبب بنية حقيبة القروض التي تتميز بتركيز حصة مهمة من استخلاص المستحقات خلال النصف الأول من السنة. ويبين تحليل جدول مستحقات القروض أن استخلاص مبلغ القرض الأساسي، من ديون الجماعات الترابية خلال النصف الأول من سنة 2022، تمثل حوالي 69% من حجم التسديد الإجمالي للسنة.

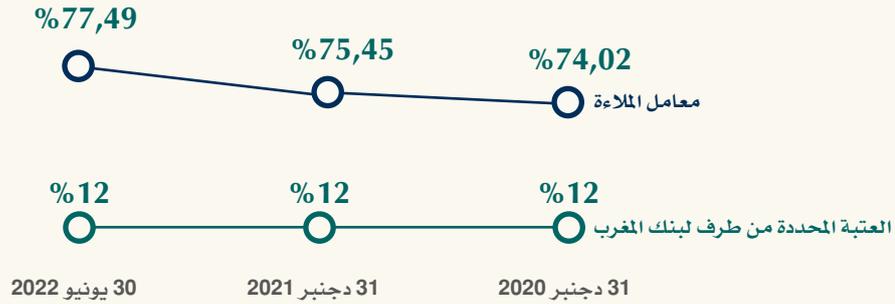
وتعود هذه الخاصية إلى مراعاة الصندوق لإكراهات الجماعات الترابية من حيث برمجة الميزانية التي عادةً ما تؤدي إلى تأجيل آجال السحوبات المنجزة في الثلاثة أشهر الأخيرة من السنة، إلى النصف الأول من السنة التالية.

من جانبها، تميزت الخصوم بهيمنة ديون التمويل، التي تتوزع بين الاقتراض على المدى الطويل وسندات القروض الصادرة، والتي تمثل حوالي 78% من إجمالي موارد البنك.

3. المعايير القانونية

حرص صندوق التجهيز الجماعي على احترام المعايير الاحترازية التي يملكها بنك المغرب والرامية إلى حفظ توازنات مؤسسات الائتمان وتغطية المخاطر، كما يتضح من المؤشرات أدناه:

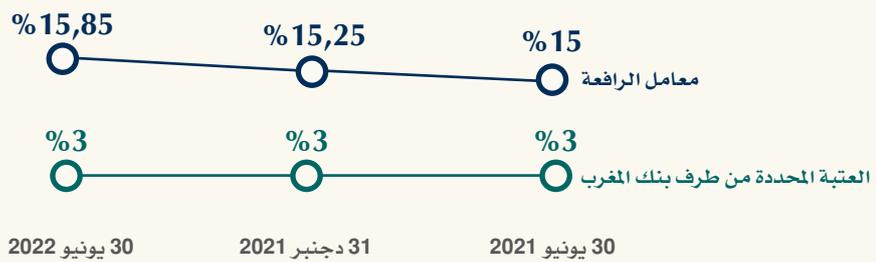
معامل الملاءة



المعامل الأقصى لتقسيم المخاطر



معامل الرافعة





الإعلان المالي
إلى غاية 30 يونيو 2022

الحسابات الإجتماعية

إلى غاية 30 يونيو 2022





بيان أرصدة التدبير		
I- جدول تكوين النتائج		
(بالتف الدراهم)	30 يونيو 2022	30 يونيو 2021
(+) الفوائد والعائدات المماثلة	619 855	635 455
(-) الفوائد والتكاليف المماثلة	296 775	314 502
هامش الفائدة	323 080	320 953
(+) عائدات الترميمات المشتركة	-	-
(-) تكاليف الترميمات المشتركة	-	-
هامش على الترميمات المشتركة	-	-
(+) العائدات من مستعقرات الفرض-إيجار والكراء	-	-
(-) التكاليف عن مستعقرات الفرض-إيجار والكراء	-	-
نتيجة عمليات الفرض-إيجار والكراء	-	-
(+) عائدات من مستعقرات معطاة للإجارة	-	-
(-) تكاليف من مستعقرات معطاة للإجارة	-	-
نتيجة عمليات الإجارة	-	-
(+) العمولات المنحصلة	89	115
(-) العمولات المدفوعة	89	115
هامش التعلق بالعمولات	0	0
(+) نتيجة العمليات بخصوص سندات المعاملة	-	-
(+) نتيجة العمليات بخصوص سندات التوظيف	-	-
(+) نتيجة عمليات الصرف	-	-
(+) نتيجة العمليات بخصوص العائدات المشترقة	-	-
نتيجة عمليات السوق	-	-
(+) نتيجة العمليات على سندات المضاربة والمشاركة	-	-
(+) مختلف العائدات البنكية الأخرى	-	-
(-) مختلف التكاليف البنكية الأخرى	-	-
حصة جاملي حسابات إيداعات الإستثمار	322 990	320 837
الناتج البنكي الصافي	322 990	320 837
(+) نتيجة العمليات بخصوص المستعقرات المالية	995	1 057
(+) عائدات الإستغلال الأخرى غير البنكية	89	83
(-) تكاليف الإستغلال الأخرى غير البنكية	30 707	29 366
(-) التكاليف العامة للإستغلال	189	292 445
الناتج الخاير للإستغلال	293 189	292 445
(-/+) المخصصات الصافية للإسترجاع المون على الديون	814	1 266
والإلتزامات بالتوقيع المتعلقة بالأداء	-	-
(-/+) المخصصات الصافية الأخرى للإسترجاع المون	-	-
الناتج الجاري	292 375	291 179
الناتج الغير الجاري	14 085	9 463
(-) الضرائب على الناتج	104 479	104 381
الناتج الصافي للسنة المالية	173 810	177 335

II- القدرة على التمويل الذاتي		
(+) الناتج الصافي للسنة المالية		
(بالتف الدراهم)	30 يونيو 2022	30 يونيو 2021
(+) المخصصات للإستثمارات وللمون المستعقرات غير المحسدة والمجمدة	1 550	1 684
(+) المخصصات للمون من أجل نقصان قيمة المستعقرات المالية	-	-
(+) المخصصات للمون من أجل المخاطر العامة	-	-
(+) المخصصات للمون الفنية	-	-
(+) المخصصات غير الجارية	-	-
(-) إسترجاع المون	-	-
(-) القيمة المضافة للتقويت على المستعقرات غير المحسدة والمجمدة	-	-
(+) القيمة المضافة للتقويت على المستعقرات غير المحسدة والمجمدة	-	-
(-) القيمة المضافة للتقويت على المستعقرات المالية	-	-
(+) القيمة المضافة للتقويت على المستعقرات المالية	-	-
(-) إسترجاع مفعول الإستثمار المتواصل بها	-	-
(+) القدرة على التمويل الذاتي	175 360	179 020
(-) الأرباح المروعة	-	-
(+) التمويل الذاتي	175 360	179 020

جدول تدفقات الخزينة		
(بالتف الدراهم)	30 يونيو 2022	31 ديسمبر 2021
عائدات الإستغلال البنكي المتحصلة	619 855	1 256 736
الإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة	-	-
عائدات الإستغلال غير البنكي المتحصلة	997	2 429
تكاليف الإستغلال البنكي المجموعة	296 885	619 309
تكاليف الإستغلال غير البنكي المجموعة	14 176	19 389
التكاليف العامة للإستغلال المجموعة	29 159	55 595
الضرائب المجموعة على الناتج	104 479	208 484
I. التدفقات الصافية للخزينة المالية من حساب العائدات والتكاليف	176 174	356 388
تغير:	-	-
الديون على مؤسسات الفرض وما يمثاها	158	656
الديون على الزبناء	370 905	975 621
سندات المعاملات والتوظيف	-	-
أصول أخرى	19 771	65 590
سندات المضاربة والمشاركة	-	-
المستعقرات المعطاة للفرض-الإيجار والكراء	-	-
المستعقرات المعطاة للإجارة	-	-
إيداعات الإستثمار الموقوفة لدى مؤسسات الفرض وما يمثاها	1 204 144	1 361 571
الديون إزاء مؤسسات الفرض وما يمثاها	-	-
إيداعات الزبناء	-	-
ديون إزاء البنكية المشتركة	580 571	664 136
سندات الدين التي تم إصدارها	285 881	13 227
أصول أخرى	-	-
II. رصيد تغيرات الأصول والخصوم للإستغلال	6 716	357 659
III. التدفقات الصافية بالخزينة المالية من أنشطة الإستغلال (I + II)	169 458	1 271
ناتج تقويمات المستعقرات المالية	-	-
ناتج تقويمات المستعقرات المحسدة وغير المحسدة	49	40
إقتناء المستعقرات المالية	-	-
إقتناء المستعقرات غير المحسدة والمجمدة	-	-
الفوائد المتحصلة	-	-
الأرباح المتحصلة	-	-
IV. التدفقات الصافية للخزينة المالية من أنشطة الإستثمار	49	40
الإعانات، الأموال العمومية والأموال الخاصة للضمان المتحصلة	-	-
إصدار الديون التابعة	-	-
إيداعات الإستثمار المحصل عليه	-	-
إصدار الأسهم	-	-
دفع رؤوس الأموال الذاتية	-	-
إيداعات الإستثمار المستردة	-	-
الفوائد المدفوعة	-	-
أجور مدفوعة لإيداعات الإستثمار	-	-
الأرباح المدفوعة	-	-
V. التدفقات الصافية للخزينة المالية من أنشطة التمويل	-	-
VI. التغيير الصافي للخزينة (V+IV+III)	169 409	1 311
VII. الخزينة عند إفتتاح السنة المالية	24 384	25 695
VIII. الخزينة عند إختتام السنة المالية	193 792	24 384

الحصيلة		
الأصول		
(بالتف الدراهم)	30 يونيو 2022	31 ديسمبر 2021
القيم بالصدوق، البنائات المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشبكات البريدية	193 792	24 384
الديون على مؤسسات الفرض وما يمثاها	1104	946
تحت الطلب	1 104	946
لأجل	-	-
ديون على الزبناء	25 810 958	26 183 116
فروض وعمولات شراكة للخزينة والإستغلال	1 777	2 262
فروض وعمولات شراكة للتبشير	25 748 250	26 158 280
فروض وعمولات شراكة عقارية	18 787	19 852
فروض وعمولات شراكة أخرى	42 145	2 722
الديون المكتسبة عن طريق شراء الفوائبر	-	-
سندات المعاملة والتوظيف	-	-
أديان الخزينة والقيم الممثلة	-	-
سندات أخرى للدين	-	-
سندات المتكسبة	-	-
شهادات المكون	-	-
أصول أخرى	320 859	300 649
سندات الإستثمار	-	-
أديان الخزينة والقيم الممثلة	-	-
سندات أخرى للدين	-	-
شهادات المكون	-	-
سندات تشاركية والإستثمارات المماثلة	25	25
مشاركة في الشركات المرتبطة	25	25
سندات تشاركية أخرى والإستثمارات المماثلة	-	-
سندات المضاربة والمشاركة	-	-
الديون التابعة	-	-
إيداعات الإستثمار الموقوفة	241	320
مستعقرات معطاة للفرض-الإيجار والكراء	241	320
مستعقرات معطاة للإجارة	43 297	44 719
المستعقرات غير المحسدة	-	-
المستعقرات المحسدة	277	26 370
مجموع الأصول	26 370 277	26 554 158

الخصوم		
البنائات المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشبكات البريدية		
(بالتف الدراهم)	30 يونيو 2022	31 ديسمبر 2021
الديون إزاء مؤسسات الفرض وما يمثاها	8 754 883	9 959 027
تحت الطلب	-	-
لأجل	8 754 883	9 959 027
إيداعات الزبناء	-	-
حسابات تحت الطلب دائنة	-	-
حسابات التوفير	-	-
إيداعات لأجل	-	-
حسابات أخرى دائنة	-	-
الديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية	11 747 175	11 186 604
سندات الدين التي تم إصدارها	2 237 448	2 541 450
سندات الدين القابلة للتداول	9 509 728	8 645 154
الإلتزامات السبعية	-	-
سندات أخرى للدين تم إصدارها	-	-
الخصوم الأخرى	320 037	34 157
مؤن المخاطر والتكاليف	51 705	51 705
المؤن المقتبنة	-	-
الإعانات والصاديق العمومية المرصودة وصاديق الضمان الخاصة	-	-
الديون التابعة	1 000 000	1 000 000
إيداعات الإستثمار محصل عليها	-	-
فوارق إعادة التقييم	-	-
الاحتياطات والأقساط المرتبطة برأس المال	3 322 666	2 994 244
رأس المال	1 000 000	1 000 000
الموظفون، رأس المال الغير المدفوع (-)	-	-
الموظفون (-/+)	-	-
النتج الصافية التي لم يتم رصدها بعد (-/+)	-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	810	328 481
مجموع الخصوم	26 370 277	26 554 158

خارج الحصيلة		
الإلتزامات معطاة		
(بالتف الدراهم)	30 يونيو 2022	31 ديسمبر 2021
الإلتزامات التمويل المعطاة لقاعدة مؤسسات الفرض وما يمثاها	5 942 637	5 556 371
الإلتزامات التمويل المعطاة لقاعدة الزبناء	-	-
الإلتزامات الضمان لأجر مؤسسات الفرض وما يمثاها	-	-
الإلتزامات الضمان لأجر الزبناء	-	-
السندات المشتركة إستردادية	-	-
سندات أخرى يجب تسليها	-	-
الإلتزامات المسلمة	6 959 859	6 458 741
الإلتزامات التمويل المسلمة من مؤسسات الفرض وما يمثاها	6 959 859	6 458 741
الإلتزامات الضمان المسلمة من مؤسسات الفرض وما يمثاها	-	-
الإلتزامات الضمان المسلمة من الدولة وهيئات أخرى للضمان	-	-
السندات التي تم بيعها إستردادية	-	-
سندات أخرى للإستثمار	-	-
سندات المشاركة والمضاربة للإستثمار	-	-

حساب العائدات والتكاليف		
(بالتف الدراهم)	30 يونيو 2022	30 يونيو 2021
عائدات الإستغلال البنكي	619 855	635 455
الفوائد والأجور والعائدات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الفرض	1 360	1 134
الفوائد والأجور والعائدات المماثلة على العمليات مع الزبناء	618 495	634 321
الفوائد والعائدات المماثلة على سندات الدين	-	-
العائدات على سندات المتكسبة وشهادات المكون	-	-
العائدات على سندات المضاربة والمشاركة	-	-
العائدات على مستعقرات الفرض-إيجار والكراء	-	-
العائدات على مستعقرات معطاة للإجارة	-	-
العمولات على تقويم الخدمة	-	-
العائدات البنكية الأخرى	-	-
تحويل أرباح إيداعات إستثمار محصل عليها	-	-
أرباح الإستغلال البنكي	296 865	314 618
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع مؤسسات الفرض	121 819	126 791
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبناء	174 956	187 711
الفوائد والتكاليف المماثلة على سندات الدين التي تم إصدارها	-	-
تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة	-	-
التكاليف على المستعقرات للفرض-إيجار والكراء	-	-
التكاليف على المستعقرات المعطاة للإجارة	89	115
التكاليف البنكية الأخرى	-	-
تحويل عائدات إيداعات إستثمار محصل عليها	-	-
الناتج الصافي البنكي	322 990	320 837
عائدات الإستغلال غير البنكي	995	1 057
أرباح الإستغلال غير البنكي	89	83
التكاليف العامة للإستغلال	30 707	29 366
تكاليف المستخدمين	24 360	23 464
الضرائب والأجور	421	420
التكاليف الأخرى	2 584	2 037
التكاليف العامة الأخرى للإستغلال	1 884	1 781
مخصصات الإستثمارات ومون المستعقرات غير المحسدة والمجمدة	1 550	1 684
مخصصات المون والخصائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحويل	1 720	1 266
مخصصات المون عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معقولة الأداء	1 720	1 266
الخصائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحويل	-	-
مخصصات أخرى المون	-	-
إسترجاع المون والإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة	907	907
إسترجاع المون عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معقولة الأداء	907	907
الإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة	-	-
إسترجاعات المون الأخرى	-	-
الناتج الجاري	292 375	291 179
العائدات غير الجارية	2	143
التكاليف غير الجارية	14 087	9 605
الناتج قبل أداء الضرائب	278 290	281 716
الضرائب على الناتج	104 479	104 381
الناتج الصافي	173 810	177 335

أهم أساليب التقييم الأساسية المطبقة من طرف المؤسسة

بيان أساليب التقييم الأساسية المطبقة من طرف المؤسسة	
* تطبيق أساليب التقييم المصنوع عليها في مخطط المحاسبة لمؤسسات القرض الزراعي بما العمل منذ 01/01/2000.	
* يتم احتساب وتقييم الحقوق المعطاة للأداء طبقا للقوانين المالية المعمول بها.	
ويمكن تخفيض المخصصات المعطاة على الدو الثاني.	
* يتم تقييم الحقوق المعطاة للأداء حسب درجة المخاطر إلى ديون مشكوك فيها وسيلنا وسيلنا مشكوك فيها وديون معرضة للخطر.	
* وبعد فحص خصم العمال المصنوع عليها في القانون الزراعي به العمل (الدورية رقم 25/01/97 و الدورية رقم 19/01/2002 و الدورية رقم 38/01/2004) يتم إحداث مؤن للتحقق المعطاة الأداء على التوالي:	
- 20% بالنسبة للديون المشكوك فيها مسبقا،	
- 50% بالنسبة للديون المشكوك فيها ،	
- 100% بالنسبة للديون معرضة للخطر.	
* يظهر المستعقرات الغير محسدة والمحصدة في الحصيلة بقيمة إفتئها مع خصم الاستخدامات المتراكمة حسب الطريقة الخطية وعدد سنواتها المقررة.	
* يتم استخدام المستعقرات الغير محسدة والمحصدة حسب القوانين المعمول بها.	
* يتم عرض البيانات المالية طبقا لمقتضيات المخطط المحاسبي لمؤسسات القرض.	

وضعية الإستثناءات

بيان الإستثناءات	تبريرات الإستثناءات	أثر الإستثناءات على الخدمة المالية والوضعية المالية والتأثير
1. إستثناءات للمبادئ المحاسبية الأساسية		
II. إستثناءات لأساليب التقييم		
III. إستثناءات لقواعد الإعداد وتقديم البيانات المالية		

لاشئ

وضعية تغييرات الأساليب

بيان التغييرات	تبريرات التغييرات	تأثير التغييرات على الخدمة المالية والوضعية المالية والتأثير
1. تغييرات تخص أساليب التقييم		
II. تغييرات تخص قواعد التقييم		

لاشئ

الحقوق على مؤسسات القرض والمماثلة لها

الحقوق	القطاع العمومي	مؤسسات مالية	قطاع خاص غير مالية	قطاع خاص مالي	المجموع
الحسابات العادية المدينة	193 173	1 098	6	-	194 277
قيم محصل عليها للمعاينات	-	-	-	-	-
ديون يوروم	-	-	-	-	-
لأجل	-	-	-	-	-
قرض الخيرية	-	-	-	-	-
يوروم	-	-	-	-	-
لأجل	-	-	-	-	-
قرض مالية	-	-	-	-	-
حقوق أخرى	-	-	-	-	-
فوائد جارية سيتم الحصول عليها	605	-	-	-	605
حقوق معقدة الأداء	-	-	-	-	-
المجموع	193 778	1 098	6	-	194 882

الحقوق على الزبناء

الحقوق	القطاع العمومي	مؤسسات مالية	قطاع خاص غير مالية	قطاع خاص مالي	المجموع
قرض الخيرية	-	-	-	-	-
حسابات لأجل مدينة	-	-	-	-	-
حقوق تجارية في المغرب	-	-	-	-	-
قرض التصدير	-	-	-	-	-
قرض أخرى للخيرية	-	-	-	-	-
قرض الاستهلاك	-	-	-	-	-
قرض تجزير	-	-	-	-	-
قرض نظرية	25 213 734	-	1 777	-	25 215 511
قرض أخرى للزبناء	-	-	-	-	-
حقوق مكتسبة عن طريق شراء الفوائبر	-	-	-	-	-
فوائد جارية مستحقة	534 515	-	-	-	534 515
حقوق معقدة الأداء	42 145	-	-	-	42 145
ديون مشكوك فيها مسبقا	41 297	-	-	-	41 297
ديون مشكوك فيها	848	-	-	-	848
ديون معرضة للخطر	-	-	-	-	-
المجموع	25 790 394	-	20 564	-	25 810 958

توزيع سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار حسب صف المصدر

السندات	مؤسسات القرض وما يماثلها	مصدرون عموميون	مصدرون خاصون	مجموع
سندات مدرجة	-	-	-	-
أذيات الخيرية والغير المماثلة	-	-	-	-
سندات	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-
سندات الملكية	-	-	-	-
سندات غير مدرجة	-	-	-	-
أذيات الخيرية والغير المماثلة	-	-	-	-
سندات	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-
سندات الملكية	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-

لاشئ

مستعقرات غير محسدة و محسدة

توزيع سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار	القيمة المحاسبية الخام	القيمة الحالية	قيمة التسديد	قيم مضافة غير معقدة	قيم ناقصة غير معقدة	المؤن
سندات المعاملة	-	-	-	-	-	-
أذيات الخيرية والغير المماثلة	-	-	-	-	-	-
سندات	-	-	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-	-	-
سندات الملكية	-	-	-	-	-	-
سندات التوظيف	-	-	-	-	-	-
أذيات الخيرية والغير المماثلة	-	-	-	-	-	-
سندات	-	-	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-	-	-
سندات الملكية	-	-	-	-	-	-
سندات الإستثمار	-	-	-	-	-	-
أذيات الخيرية والغير المماثلة	-	-	-	-	-	-
سندات	-	-	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	-	-

لاشئ

تفاصيل حول الأصول الأخرى

الأصول	30 يونيو 2022	31 ديسمبر 2021
إقتناء أدوات إختيارية	-	-
عمليات مختلفة على السندات	36 466	39 395
مدينين مختلفين	35 243	38 263
المبالغ المستحقة لدولة	-	-
المبالغ المستحقة لجهات الإحتياط	-	-
المبالغ المستحقة للمستخدمين	-	-
حسابات الزبناء لخدمات غير بنكية	-	-
مدينين مختلفين آخرين	1 222	1 132
قيم وتوظيفات مختلفة	-	-
حسابات التسوية	284 393	261 254
حسابات تسوية عمليات خارج الحصيلة	-	-
مقابل ناتج الصرف خارج الحصيلة	-	-
مقابل ناتج عائدات مستمدة من خارج الحصيلة	-	-
مقابل ناتج على سندات خارج الحصيلة	-	-
حسابات الفرق للعمليات والسندات	-	-
ناتج عائدات مستمدة من التغطية	-	-
أعياء موزعة على عدة سنوات	-	-
حسابات الربط ما بين المركز والفروع والوكالات بالمغرب	9 021	4 224
عائدات سيتم الحصول عليها وأعياء متوقعة	221 049	222 297
حسابات تسوية أخرى	7 148	7 977
حقوق معقدة الأداء نهر عمليات مختلفة	46 824	26 404
المجموع	320 859	300 649

سندات المساهمات والتوظيفات المماثلة

اسم الشركة المصدرة	القطاع	الارسل	المستحقة في الراسمال (%)	تم الامتلاك الإجمالي	القيمة المحاسبية المالية	مقتطع من البيانات المالية للارتقاء المصدرة	مقابلة تاريخ نهاية السنة المالية	المعدات المسجلة في حساب المعدات والتكاليف
المساهمة في الشركات المرتبطة	-	-	-	-	-	-	-	-
سندات مساهمات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
ماروك لير ش.م.م	الوديع المركزي	100 000	0,025%	25	25	2020/12/31	311 748	5 500
مجموع المساهمات	-	-	-	-	25	-	311 748	5 500
التوظيفات المماثلة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع العام	-	-	-	-	25	-	311 748	5 500

الحقوق التابعة

الحقوق التابعة	المبلغ	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2022	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2022
حقوق تابعة لمؤسسات القرض والمماثلة	-	-	-	-	-
حقوق تابعة على الزبناء	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	-

لاشئ

مستعقرات معطاة لقرض-الإيجار وللكراء بنية الشراء والكراء البسيط

النوع	مبلغ الخام بداية السنة	مبلغ الإقتناء خلال السنة	مبلغ السحوبات أو التسويات خلال السنة	مبلغ الخام نهاية السنة	مخصصات	مخصصات	مخصصات	المؤن	المبلغ الصافي نهاية السنة
مستعقرات معطاة لقرض-الإيجار وللكراء بنية الشراء	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار لمستعقرات غير محسدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار أيجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار ذات غير محسدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار ذات غير محسدة بعد الفسخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار مستعقرات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار في طور الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار محسدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار مستعقرات غير محسدة بعد الفسخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار مستعقرات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار أعيدت تركبته	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار غير مؤقوت	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق معقدة الأداء	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات معطاة للكراء البسيط	18 280	-	-	18 280	123	15 624	-	-	2 656
أثت للكراء البسيط	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات للكراء البسيط	18 280	-	-	18 280	123	15 624	-	-	2 656
إيجار مستعقرات سيتم تحصيله	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار أعيدت تركبته	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار غير مؤقوت	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق معقدة الأداء	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	18 280	-	-	18 280	123	15 624	-	-	2 656

الإستثمارات و / أو المؤن	مبلغ الخام نهاية السنة	مبلغ الأقتناء خلال السنة	مبلغ السحوبات أو التسويات خلال السنة	مبلغ الإستهلاكات و / أو المؤن عند بداية السنة	مخصصات السنة	مبلغ الإستهلاكات للمستعقرات	المجموع	المبلغ الصافي نهاية السنة
مستعقرات غير محسدة	21 033	9	-	20 713	87	-	20 800	241
حقوق الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات للبحث والتنمية	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات أخرى غير محسدة للإستهلاك	21 033	9	-	20 713	87	-	20 800	241
مستعقرات غير محسدة خارج الإستهلاك	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات محسدة	123 694	41	-	78 974	1 462	-	80 437	43 297
مباني للإستهلاك	69 323	28 411	-	28 411	776	-	29 188	40 136
أرض للإستهلاك	7 229	-	-	-	-	-	7 229	7 229
مباني للإستهلاك - مكاتب	61 194	-	-	27 830	765	-	28 595	32 599
مباني للإستهلاك - مساكن وظيفية	900	-	-	581	11	-	593	308
معدات وآليات للإستهلاك	27 282	23	-	26 167	251	-	26 418	864
أثت مكتب الإستهلاك	7 876	-	-	7 602	25	-	7 627	249
معدات مكتب الإستهلاك	949	-	-	948	0	-	949	0
معدات متحركة مرتبطة بالإستهلاك	17 757	23	-	16 941	225	-	17 166	614
معدات أخرى للإستهلاك	677	-	-	677	-	-	677	-
مستعقرات محسدة أخرى للإستهلاك	17 291	18	-	16 582	323	-	16 904	405
مستعقرات محسدة أخرى خارج الإستهلاك	9 820	-	-	7 814	113	-	7 927	1 833
أرض خارج الإستهلاك	-	-	-	-	-	-	-	-
مباني خارج للإستهلاك	5 545	-	-	3 784	69	-	3 853	1 692
معدات وآليات خارج الإستهلاك	2 344	-	-	2 179	14	-	2 193	151
مستعقرات محسدة أخرى للإستهلاك	1 331	-	-	1 851	30	-	1 881	50
المجموع	144 726	49	-	99 687	1 550	-	101 237	43 538

30 يونيو 2022 (بالآلاف الدراهم)	عائدات سندات الملكية
عائدات محصل عليها	أصناف السندات

سندات التوظيف	سندات المساهمة	مساهمات فني الشركات المرتبطة	سندات نشاط الحقيبة	توظيفات مماثلة
المجموع				

للاشئ

30 يونيو 2022 (بالآلاف الدراهم)	العمولات
المبلغ	العمولات
-	عمولات محصل عليها
-	على عمليات مع مؤسسات القرض
-	على عمليات مع الريباء
-	على عمليات الصرف
-	متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السندية
-	على عائدات مشتقة
-	على عمليات تخص التدبير والإيداع
-	على وسائل الأداء
-	على أنشطة الإستشارة والمساعدة
-	على بيع منتجات التأمين
-	على خدمات أخرى
89	العمولات المحدقة
-	على عمليات مع مؤسسات القرض
7	على عمليات مع الريباء
-	على عمليات الصرف
-	متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السندية
-	على عائدات مشتقة
-	على عمليات تخص التدبير والإيداع
-	على وسائل الأداء
-	على أنشطة الإستشارة والمساعدة
-	على بيع منتجات التأمين
-	على خدمات أخرى
83	
-	
-	
-	

30 يونيو 2022 (بالآلاف الدراهم)	نتائج عمليات السوق
العائدات والأعباء	العائدات والأعباء
-	العائدات
-	الربح على سندات المعاملات
-	زائد القيمة على بيع سندات التوظيف
-	إسترداد المون على إنخفاض قيمة سندات التوظيف
-	الربح على عائدات مشتقة
-	الربح على عمليات الصرف
-	الأعباء
-	الخسارة على سندات المعاملات
-	نقص القيمة على بيع سندات التوظيف
-	مخصصات المون على إنخفاض قيمة سندات التوظيف
-	خسارة على عائدات مشتقة
-	خسارة على عمليات الصرف
-	النتيجة

30 يونيو 2022 (بالآلاف الدراهم)	الأعباء العامة للإستغلال
المبلغ	المبلغ
24 320	نفقات المستخدمين
421	الضرائب والإرسوم
2 554	أعباء خارجية
1 854	أعباء عامة أخرى للإستغلال
1 550	مخصصات الإستخدامات والمون للمستعقرات الغير محسدة والمجسدة
30 707	المجموع

30 يونيو 2022 (بالآلاف الدراهم)	عائدات وأعباء أخرى
المبلغ	المبلغ
-	عائدات وأعباء بنكية أخرى
-	عائدات بنكية أخرى
-	أعباء بنكية أخرى
-	عائدات وأعباء الإستغلال غير بنكية
-	عائدات إستغلال غير بنكية
-	أعباء إستغلال غير بنكية
-	مخصصات مون لخسارة على حقوق غير مسترجعة
-	إسترجاع مون على حقوق مستثمدة
-	عائدات وأعباء غير جارية
-	عائدات غير جارية
-	أعباء غير جارية
1 720	المجموع
907	

30 يونيو 2022 (بالآلاف الدراهم)	قيم و ضمانات محصل عليها ومعطاة كضمانة		
المبلغ	القيمة المحاسبية الصافية	عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق أو الإلتزامات المحصل عليها بالتوقيع المعطاة	القيمة المحاسبية الصافية
-	-	-	-
380 000	-	2313	380 000
380 000	380 000		

أديتات الخزينة والقيمر المماثلة	سندات أخرى	الرهون	قيم و ضمانات عينية أخرى
المجموع			
أديتات الخزينة والقيمر المماثلة	سندات أخرى	الرهون	قيم و ضمانات عينية أخرى
المجموع			

للاشئ

30 يونيو 2022 (بالآلاف الدراهم)	توزيع التوظيفات والموارد حسب المدة المتبقية				
المجموع	شهر واحد أو <	ما بين 1 و 3 اشهر	ما بين 3 اشهر وسنة	ما بين سنة و 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات

الأصول	حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	194 277	-	-	-	-
حقوق على الريباء	284 410	209 515	1 870 430	9 384 013	13 489 080	25 177 449
سندات الدين	-	-	-	-	-	-
ديون تابعة	-	-	-	-	-	-
قرض ايدار وما يماثلها	-	-	-	-	-	-
المجموع	478 688	209 515	1 870 430	9 384 013	13 429 080	25 371 726
الخصوم	ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	101 305	88 542	639 292	3 149 580	4 698 731
ديون تجاه الريباء	248 000	650 000	1 044 933	4 627 733	4 940 133	11 510 800
سندات ديون صادرة	-	-	-	-	-	-
اقتراضات تابعة	-	-	-	-	-	-
المجموع	349 305	738 542	1 684 225	7 777 313	10 638 864	21 188 249

30 يونيو 2022 (بالآلاف الدراهم)	تمركز المخاطر حول نفس المستفيد			
العدد	المبلغ الإجمالي للمخاطر	فروض عن طريق السحب	فروض بالتوقيع	مبلغ المخاطر الذي يفوق 10% من الأموال الذاتية
2	6 104 876	5 157 326	947 550	-

30 يونيو 2022 (بالآلاف الدراهم)	توزيع مجموع الأصول والخصوم وخارج الحصيلة بالعملة الأجنبية
المبلغ	الحصيلة

الأصول	قيم بالصندوق، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشبكات البريدية	-	-	-	-	-
حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	حقوق على الريباء	-	-	-	-	-
سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار	أصول أخرى	-	-	-	-	-
سندات المساهمة وتوظيفات مماثلة	حقوق تابعة	-	-	-	-	-
مستعقرات معطاة للقرض-الإيداع والكره	مستعقرات غير محسدة ومجسدة	-	-	-	-	-
المجموع	1 929 922					

الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشبكات البريدية	ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	ودائع الريباء	سندات الدين الصادرة	خصوم أخرى	إمدادات صناديق عمومية مخصصة وصاديق خاصة للضمان	ديون تابعة
1 929 922	-	-	-	-	-	-
المبلغ	3 259 859					

الإلتزامات معطاة	الإلتزامات محصل عليها
------------------	-----------------------

30 يونيو 2021 (بالآلاف الدراهم)	30 يونيو 2022 (بالآلاف الدراهم)	هامش الفائدة
المبلغ	المبلغ	المبلغ

30 يونيو 2021	30 يونيو 2022	30 يونيو 2021	30 يونيو 2022
635 455	619 855	1 360	618 495
1 134	634 321	-	-
314 502	296 775		
126 791	121 819	-	-
187 711	174 956	-	-
320 953	323 080		

30 يونيو 2022 (بالآلاف الدراهم)	توزيع النتائج حسب المهنة أو قطب النشاط و حسب المنطقة الجغرافية		
النتيجة قبل الضريبة	النتيجة الخار للإستغلال	النتيجة قبل الضريبة	النتيجة قبل الضريبة
278 290	293 189	322 990	322 990
278 290	293 189	322 990	322 990
النتيجة قبل الضريبة	النتيجة الخار للإستغلال	النتيجة قبل الضريبة	النتيجة قبل الضريبة
278 290	293 189	322 990	322 990
278 290	293 189	322 990	322 990

نظام التدبير الشامل للمخاطر



نظام التدبير الشامل للمخاطر

1. التدبير المندمج للمخاطر

1.1 مبادئ مراقبة وحكامة تدبير المخاطر

- تركز حكامة تدبير المخاطر لدى صندوق التجهيز الجماعي على:
- الالتزام التام لمجلس الإدارة بإبلاغ الأولوية لتدبير المخاطر؛
 - الانخراط القوي لكافة أطر المؤسسة في هذا السلسل؛
 - مساطر ومسؤوليات محددة بوضوح داخل التنظيم؛
 - تخصيص الموارد المناسبة لتدبير المخاطر وتطوير التحسين بالمخاطر لدى جميع الأطراف المعنية.

2.1 بنية وحكامة تدبير المخاطر

تتولى حكامة وتدبير المخاطر الهيئات المبينة على النحو التالي:

هيئة الإدارة

يرأس مجلس الإدارة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية التي يتبناها لهذا الغرض.

ويضم بالإضافة إلى ذلك، الأعضاء التالي ذكرهم:

• ممثلان عن وزارة الداخلية؛

• ممثلان عن وزارة الاقتصاد والمالية؛

• ممثل عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛

• ممثل عن وزارة التجهيز والماء؛

• ممثل عن وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة؛

• المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير؛

• أعضاء يمثلون المنتخبين: 8 مستشارين جماعيين معينين من ضمن المستشارين الجماعيين الموجودين في لائحة أعدت لهذا الغرض.

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ومرتين على الأقل في السنة.

يحضر مندوب الحكومة المعين لدى صندوق التجهيز الجماعي، طبقا للنصوص الجاري بها العمل، اجتماعات مجلس الإدارة بصفتها استشارية.

لجنة التدقيق والمخاطر

تعمل لجنة التدقيق والمخاطر على مساعدة مجلس الإدارة، وذلك طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمراقبة الداخلية لأساسيات الائتمان.

تضم لجنة التدقيق والمخاطر بالإضافة إلى المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير بوصفه رئيسا:

• الوالي المفتش العام للإدارة الترابية (وزارة الداخلية)؛

• مدير الخزينة والمالية الخارجية (وزارة الاقتصاد والمالية)؛

وتكمن مهمة لجنة التدقيق والمخاطر، على الخصوص، في تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية، ومدى تناسق آليات القياس والتتبع والتحكم في المخاطر.

هيئة التسيير

تقوم الإدارة العامة للصندوق بتقييم فعالية عمليات تدبير المخاطر ودراسة منتظمة للسياسات والإستراتيجيات والمبادرات الأساسية المتعلقة بتدبير المخاطر.

تعرض الإدارة العامة للصندوق على لجنة التدقيق والمخاطر المنتبذة عن مجلس الإدارة، الجوانب الرئيسية للتطورات الكبرى لإستراتيجية تدبير المخاطر. تقدم لجنة التدقيق والمخاطر بشكل منتظم تقريرا حول أفعالها لمجلس الإدارة عقب كل اجتماع.

لجنة القرض

تعمل لجنة القرض على دراسة ومنح القروض طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.

تضم لجنة القرض بالإضافة للمدير العام للصندوق بوصفه رئيسا:

• ممثلان معينان من طرف وزارة الداخلية؛

• ممثلان معينان من طرف وزارة الاقتصاد والمالية؛

• ممثل معين من طرف صندوق الإيداع والتدبير.

وتجتمع لجنة القرض بدعوة من رئيها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وعلى الأقل مرة في الشهر.

لجنة المخاطر الداخلية

تتكلف لجنة المخاطر الداخلية والتي يرأسها العامل، المدير العام للصندوق على الخصوص بما يلي:

• ضمان تتبع تفعيل الإستراتيجية العامة لتدبير مخاطر الصندوق؛

• التحقق من مطابقة المساطر الداخلية مع المتطلبات التشريعية والتنظيمية وكذا مع المعايير والممارسات المهنية والأخلاقية؛

• ضمان تتبع وتقييم آليات التنبؤ بالمخاطر الموضوعة من طرف الصندوق؛

• الحرص على تفعيل توصيات لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك توصيات المتدخلين في المراقبة الخارجية في مجال التنبؤ بالمخاطر؛

• دراسة المعلومات المتعلقة بتدبير المخاطر والتأكد من مصداقيتها قبل إرسالها إلى الأغيار.

لجنة مطابقة الأصول والخصوم ALCO

يرأس المدير العام للصندوق لجنة مطابقة الأصول والخصوم وتكمن اختصاصاتها في:

• إعداد وتفعيل سياسة تدبير أصول وخصوم البنك بمختلف مكوناتها (إعادة التمويل، التوظيف، التحويل، التغطية، مردودية الموارد الذاتية...) طبقا للتوجيهات الإستراتيجية لمجلس الإدارة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية؛

• تقييم سياسة التسعيرة المطبقة على الزبناء؛

• تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدل الفائدة والسيولة؛

• الحرص على توازنات حصيلة البنك؛

• تقييم تأثير إطلاق مننوجات جديدة أو أي نشاط جديد تتضمن مخاطر تتعلق بمعدل الفائدة أو السيولة على الوضعية المالية للبنك؛

• تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة، معدل الفائدة، الصرف) على ضوء الحدود الداخلية والقانونية المحددة من طرف البنك؛

• المصادقة على الاتفاقيات وطرق تحديد معدلات الفائدة.

مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، على الخصوص، مهمة الحرص على مصادقية وسلامة العمليات المنجزة من طرف الصندوق وكذا تفعيل عمليات فعالة للقياس والتحكم ومراقبة المخاطر.

التدقيق الداخلي

تتكلف وحدة التدقيق الداخلي بعمليات المراقبة المتعلقة بالتنظيم والمساطر وتسيير الصندوق. وترخص هذه الوحدة على إنجاز مهام المراقبة وكذا إعداد وتتبع اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر. كما تتكلف هذه الوحدة بتقديم المساعدة الضرورية للمتدخلين في المراقبة الخارجية وتتبع تفعيل توصياتهم.

وظيفة المطابقة

تتكلف وظيفة المطابقة بتتبع مدى مطابقة عمليات وإجراءات الصندوق مع المقتضيات القانونية والتنظيمية المطبقة في الصندوق.

كما تتكلف بتفعيل وتتبع مدونة الأخلاقيات المطبقة على مستخدمي الصندوق.

2. التعرض للمخاطر

تتعلق المخاطر المرتبطة بأنشطة صندوق التجهيز الجماعي بما يلي:

مخاطر القرض: خطر عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

مخاطر السيولة: خطر عدم قدرة الصندوق على تلبية طلبات السيولة والوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. يمكن حدوث طلبات سيولة حينما يصبح الدين مستحقا وكذا على إثر اتفاق قرض.

مخاطر معدلات الفائدة: يمكن أن تنجم مخاطر معدلات الفائدة عن آثار تقلبات معدلات الفائدة على هوامش الصندوق ومداخيله وقيمه الاقتصادية.

مخاطر عملياتية: مخاطر خسارات ناجمة عن قصور، أو فشل مرتبط بالمساطر، أو الموارد البشرية، أو الأنظمة الداخلية أو أحداث خارجية.

مخاطر عدم المطابقة: تتعلق بمخاطر تعرض المؤسسة لمخاطر السمعة، وخسارات مالية أو عقوبات بسبب عدم تطبيق المقتضيات القانونية والتنظيمية، والمعايير والممارسات المطبقة على أنشطتها، أو قواعد السلوك.

مخاطر الصرف: تنجم عن تقلبات معدلات الصرف.

1.2 مخاطر القرض

السياسة العامة للقرض

يشترط الصندوق على زبائنه بذل مجهود للتمويل الذاتي لا يقل عن 20% من كلفة الاستثمار، ما عدا في حالات استثنائية مبررة ووافق عليها من طرف لجنة القرض.

وتكون معدلات الفائدة المطبقة إما ثابتة أو قابلة للمراجعة.

يتم تسديد قروض الصندوق بواسطة دفعات سنوية تتكون من رأس المال والفوائد.

اتخاذ القرار

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة الموافقة على المشروع المراد تمويله، وتعتمد إلى تقييم مستوى الخطر المحقق نتيجة منح قرض جديد ومدى قدرة الزبون على تنفيذ مشروعه.

تقرر لجنة القرض منح القرض، ويتم الترخيص به من خلال قرار مشترك موقع من طرف وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية.

عملية تدبير مخاطر القرض

فور توصله بطلب تمويل مشروع، وبحسب حجمه، يقوم قطب العمليات بتقييم المشروع وتحليل النوعية المالية للزبون.

يرتكز تقييم المشروع موضوع التمويل على معرفة دقيقة للزبون وطبيعة الاستثمار وتركيبته المالية.

يهم تحليل الوضعية المالية للزبون معطيات تنفيذ ميزانيات الثلاث سنوات الأخيرة، والميزانيات المصادق عليها، وكذا معطيات الميزانية التوقعية للسنة الجارية.

في المرحلة الأولى، يتم تحليل هذه المعطيات بصفة رجعية من أجل تحديد منحى تطور أهم فقرات ميزانيات الجماعة الترابية.

وبناء على هذه الاتجاهات، يتم في المرحلة الثانية، تحليل مستقبلي لقياس تطور القدرات الاقتراضية للجماعة الترابية.

ويتضمن احتساب قدرة الاقتراض المبادئ التالية:

• قدرة الجماعة على التسديد حسب مستوى الادخار الذي تم استخلاصه؛

• لا يجب أن يتجاوز الادخار الأقصى القابل للتحويل إلى أقساط سنوية 80% من الادخار الخام؛

• لا يجب أن يتجاوز المعدل الأقصى للمديونية 40% إلا في حالة استثناء صريح لمجلس الإدارة.

قبل الموافقة على أي قرض، تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة تقييم مستوى المخاطر التي قد تنجم عن منح قرض جديد بناء على:

• تحليل محتوى ملف الزبون: معطيات عامة وقانونية ومعطيات مالية وتقنية.

• تحليل الوضعية المالية بشكل رجعي ومستقبلي للزبون، مما يمكن من تحديد النوعية المالية الحقيقية، والوقوف على مختلف معايير المديونية والملاءة وكذا القدرة على توفير التمويل الذاتي.

• تقييم نوعية الزبون بناء على تاريخ تسديد القروض الممنوحة ووضعية الحقوق المتعلقة الأداء تجاه الصندوق.

• وضع تقييم للمشروع بناء على معايير تقنية حسب نوعية المشاريع والقبولة من طرف الجميع.

• القرار بضرورة تقديم ضمانات للحصول على القرض، واقتراح تدابير تصحيحية للمخاطر المزمع اتخاذها.

الشروط العامة لمنح القروض

على غرار الديون الأخرى للجماعات الترابية، ترافق الأقساط السنوية لقروض الصندوق، الإلزامية القانونية لإدراجها في ميزانياتها.

وتنص عقود قروض الصندوق على ما يلي:

• بند يتم بموجبه تعليق السحوبات في حالة تدهور الوضعية المالية للمقرض؛

• بند يتم بموجبه تعليق السحوبات في حالة تأخير في الأداء يفوق 30 يوما.

نوعية الملاءة

في متم يونيو 2022:

بلغت المخاطر الصافية المرجحة التي تحملها الصندوق 7 087 629 ألف درهم وتتكون بنسبة 84% من مخاطر القرض و16% من المخاطر العملياتية.

وفي احترام للمتطلبات الاحترازية، بلغ معدل الملاءة 77,49%، فيما بلغ معدل Tier One 63,38%، ليعكس بذلك المستوى الجيد للملاءة المؤسسة.

تحليل حقيبية القروض

بلغت الحقوق على الزبناء، والتي تشكل 99,86% من الإلتزامات لفائدة الجماعات الترابية، 25 819 714 ألف درهم في 30 يونيو 2022.

بلغت التزمات تمويل الصندوق لفائدة الزبناء في 30 يونيو 2022 ما قدره 5 942 637 ألف درهم. ويشير تحليل وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة التي تم حصرها في 30 يونيو 2022، إلى أن 66,8% من الحجم الإجمالي، تم قروضا جديدة تم الإلتزام بها منذ أقل من 3 سنوات.

مؤن، وسياسة المؤن، وتغطية مخاطر القرض تتولى مديرية الحاسبة والإجراء مهمة تصنيف و أحداث مؤن للحقوق المعلقة الأداء. يتم ترجيح الحقوق على الجماعات الترابية، بنسبة 20%.

تتطابق سياسة تصنيف و أحداث المؤن مع مقتضيات دورية بنك المغرب رقم 19/G/2002.

معامل تقسيم المخاطر

يحرص الصندوق باستمرار على احترام النسبة الأقصى 20% ما بين مجموع المخاطر تجاه نفس الزبون وأمواله الذاتية.

في إطار دراستها لطلبات التمويل، تحرص الوحدات العملياتية وكذا مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، على احترام معامل تقسيم المخاطر والذي تتم متابعتها أيضا من طرف مديرية الحاسبة والإجراء.

بلغ معامل تقسيم المخاطر في 30 يونيو 2022، حسب مقتضيات الدورية الجديدة لبنك المغرب رقم 08/G/2012، نسبة 11,20%، حيث ظل تحت العتبة القانونية المحددة من طرف بنك المغرب.

وتطبيقا للدورية التوجيهية رقم 02/G/2010، لبنك المغرب المتعلقة بممارسة اختبارات الضغط وبغية تعزيز أدوات قياس وتقييم مخاطر القرض، أنجزت اختبارات الضغط لتقييم درجة أهية الصندوق لمواجهة هذه المخاطر.

وقد أسفرت نتائج اختبارات الضغط الأدنى، حسب الدورية التوجيهية والتي تضمنت تغييرات هامة في تركيبة حقيبية الصندوق، عن قدرة هذا الأخير على الصمود تجاه مخاطر القرض. ويقدم الصندوق في جميع الحالات معدل ملاءة يفوق العتبة القانونية لبنك المغرب ونسبة للحقوق المعلقة الأداء لا تتجاوز 1%.

2.2 تدبير الأصول والخصوم

المسؤولون عن تدبير الأصول والخصوم

يتم تدبير الأصول والخصوم على مستوى المديرية المالية عبر قسم مراقبة التدبير وتدبير الأصول والخصوم. تتكلف لجنة مطابقة الأصول والخصوم **ALCO**، التي يرأسها العامل، المدير العام لصندوق التجهيز الجماعي، بالتدبير العرضي والجماعي للمخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة ودراسة القرارات التي قد يكون لها آثار على تدبير الأصول والخصوم.

تدبير الأصول والخصوم

وضع صندوق التجهيز الجماعي نظاماً يمكنه من تغطية مخاطر الحصيلة مثل مخاطر السيولة، ومعدلات الفائدة والصراف، بحيث يواصل تطوره بشكل مستمر حسب توجهات الأسواق المالية ونشاط البنك. من أجل الحفاظ على التوازنات المالية للبنك، تحرص منظومة تدبير الأصول/الخصوم على:

- توفير مستوى سيولة كافٍ، يسمح للبنك بمواجهة التزاماته في كل وقت مع حمايتها من أي أزمة محتملة؛
- ضمان عدم تقليص هامش ربح البنك بسبب الخطر المتعلق بوضعيات الصرف؛
- ضمان استقرار النتائج في مواجهة تغيرات معدلات الفائدة، مع الحفاظ على هامش الفائدة، وترشيد القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية؛
- توجيه إستراتيجية البنك في مجال إعادة التمويل.

مخاطر السيولة

تُعرف مخاطر السيولة بكونها خطر عدم قدرة الصندوق، في الظروف العادية، على تلبية طلبات السيولة والوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.

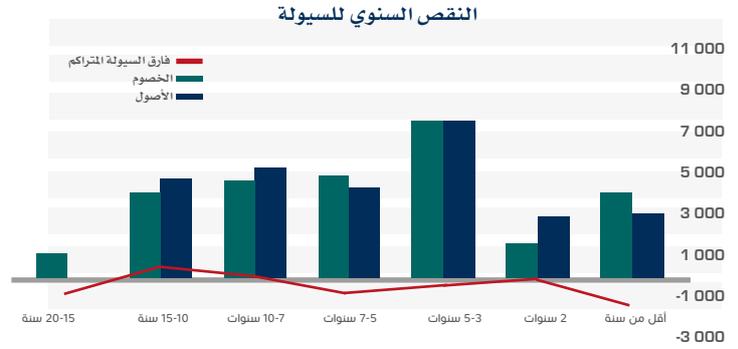
يمكن أن يتعرض صندوق التجهيز الجماعي لمخاطر السيولة التي قد تظهر في شكل من الأشكال التالية:

- عدم قدرة المؤسسة على جمع الأموال اللازمة لمواجهة مواقف غير متوقعة في المدى القصير، وخاصة السحب الكبير لإلتزامات التمويل الممنوحة للجماعات الترابية؛
- عدم تطابق الأصول والخصوم أو تمويل الأصول على المدى المتوسط والبعيد بأصول متوسطة المدى.

المقاربة المعتمدة في حساب فوارق السيولة:

يرتكز قياس هذا الخطر على عناصر الحصيلة في تاريخ حصر معين، يتم تصنيفها حسب مدتها المتبقية، والتي تُطبق عليها قوانين التصريف والإنتفاقيات الخاصة بتدبير الأصول/الخصوم. وتسمح حالة النقص الثابت للنتدقق بتحديد الفائض أو الإحتياج من الموارد في المدى المتوسط / البعيد بفرضية عدم وجود إنتاج جديد للأصول والخصوم.

يوضح الرسم البياني النقص السنوي للسيولة في 30 يونيو 2022:



تدبير مخاطر معدلات الفائدة (IRRBB)

توافق مخاطر معدلات الفائدة حساسية الحصيلة من حيث تحركات معدلات الفائدة المستقبلية. ويكون تقدير هذه المخاطر من خلال مجموعة من عمليات محاكاة اختبار الضغط، وخاصة في إطار ست سيناريوهات قانونية كما يلي:

- 1: الإنتقال التوازني لمنحنى معدلات الفائدة نحو الإرتفاع (+200 bps)؛
- 2: الإنتقال التوازني لمنحنى معدلات الفائدة نحو الإرتخفاض (-200 bps)؛
- 3: إرتفاع المعدلات القصيرة؛
- 4: إنخفاض المعدلات القصيرة؛
- 5: تسطح منحنى معدلات الفائدة؛
- 6: إنحدار منحنى معدلات الفائدة.

يخضع تحليل وتقييم مخاطر معدلات الفائدة لمنطق مزدوج، هما الحفاظ على هامش الفائدة والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.

وقد اختار البنك المقاربة المسماة مقارنة الأجل المستحقة بالنمط الثابت. وهي مقارنة تقضي بتصريف جميع وضعيات الحصيلة بشكل ثابت حسب خصائصها التعاقدية أو الإنفاقية.

التعرض في 30 يونيو 2022

يوضح الرسم البياني النقص السنوي لمعدلات الفائدة في 30 يونيو 2022 على النحو التالي:



يبلغ تأثير السيناريوهات القانونية 7,09% على هامش الفائدة الصافية التوقعية و14,56% على القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.

مخاطر الصرف
وضع البنك تغطية كاملة وشاملة من أجل التصدي لمخاطر الصرف، وذلك عند قيامه بسحبين خلال سنة 2019 على خط اعتماد مبرم سنة 2018 لدى مناح أموال اجنبي؛ عند سحب 50 مليون أورو سنة 2021.

وللتذكير، يتم تحمل تغطية مخاطر الصرف المتعلقة بغالبية الاقتراضات الخارجية المعبئة من طرف الصندوق خلال التسعينات من طرف الدولة (وزارة الاقتصاد والمالية / مديرية الخزينة والمالية الخارجية) مقابل عملات، في إطار نظام خاص بكل خط اعتماد.

3.2 المخاطر العملية

خلال السنوات الأخيرة، وطبقا لمتعضيات بنك المغرب ومبادئ الحكامة الجيدة، وضع الصندوق نظام مراقبة داخلية قابل للتطور يمكن من:

- التأكد من مصداقية ونزاهة المعلومات المالية والمحاسبية التي يصدرها؛
- التأكد من أن العمليات تمت طبقا للقوانين الجاري بها العمل ووفق التوجهات والنظم المحددة من طرف هيئة التسيير وهيئة الإدارة؛
- التنبؤ والتحكم في المخاطر المتعلقة بنشاطه من خلال مساطر محددة ومراقبة بانتظام.

تشرف المديرية العامة على نظام تدبير المخاطر العملية وتحرس على تتبع الإجراءات المتخذة لتعزيزه.

الإطار العام

أخذ الصندوق عدة تدابير لتعزيز نظام المراقبة الداخلية ووضع الدعامة اللازمة لبناء نظام تدبير للمخاطر العملية العامة للعمليات والمساظر وفق متطلبات معيار الجودة ISO 9001 V2008.

- آلية تفويض التوقعيات
- وضع الصندوق آلية متطورة لتفويض التوقعيات مبنية على تحديد دقيق للسلط وترسيم واضح لحدود المسؤوليات، وتستجيب هذه الآلية للمبادئ التالية:
- جعل مبدأ التوقيع المزدوج ضروري لكل العمليات المتعلقة بحسابات الصندوق أو عناصر أخرى من أصوله؛
- الفصل بين المبادرة والتنفيذ من جهة، والمراقبة من جهة أخرى؛
- اعتماد التعويض بشكل منتظم، في حالة غياب شخص أو ظهور مانع، لضمان استمرارية الخدمة.

دليل المساطر العامة

يتوفر الصندوق على دليل للمساطر العامة يغطي جميع وظائف القيادة والمهن والدعم. وقد تم إعداد الخريطة العامة للعمليات والمساطر وفق متطلبات معيار الجودة ISO 9001 V2008.

من جهة أخرى، يمكن إدماج آلية النمذجة MEGA process من الحصول على مرجع وحيد للمساطر مهيكلة وسهل اللجوء لجميع مستخدمي الصندوق عبر موقع الأنترانت. ويخضع هذا المرجع لصيانة متطورة ومنتظمة.

دليل المساطر والتنظيم المحاسباتي

يتوفر الصندوق على دليل للمساطر والتنظيم المحاسباتي يمكن من التأكد من:

- أن جميع العمليات المنجزة من طرف الصندوق تتم ترجمتها بكل نزاهة إلى تسجيلات محاسبية؛
- أن جميع التسجيلات مطابقة للمخطط المحاسباتي لمؤسسات الائتمان والقوانين المعمول بها؛
- أن جميع المعلومات المالية والمحاسبية التي يتم نشرها داخليا وخارجيا موثوق بها ومفهومة من طرف مستعمليها.

دليل المراقبة الداخلية

طبقا للقوانين الجاري بها العمل ولأفضل الممارسات، يتوفر الصندوق على دليل للمراقبة الداخلية يمكنه من السهر على انتظام وحسن تطبيق المساطر الموضوعية وإلى اضاء الطابع الرسمي على نقط المراقبة.

مخطط استمرارية النشاط

طبقا لمتعضيات الدورية رقم 4/W/2014 والوالي بنك المغرب، المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان، والتوجيه رقم 47/G/2007 لبنك المغرب المتعلق بمخطط استمرارية النشاط بمؤسسات الائتمان، يتوفر الصندوق على مخطط استمرارية النشاط مصادق عليه من طرف مجلس الإدارة، يمكنه، حسب عدة سناريوهات أزمات، من ضمان سير عمل البنك في وضع متدهور وكذا مواصلة أنشطته.

- ويشمل تفعيل مخطط استمرارية نشاط الصندوق، على الخصوص، وضع:
- أنظمة مواصلة نظام المعلومات؛
- أنظمة مواصلة اللوجستيك؛
- أنظمة مواصلة الموارد البشرية؛
- أنظمة مواصلة العمليات.

ولضمان الحفاظ العملياتي للأنظمة التي تم وضعها فإن المجموعة الوثائقية لمخطط استمرارية النشاط (الدراسة النقدية، إستراتيجية الإستمرارية، المساطر، مخطط التواصل...) يتم تحيينها بانتظام، كما يتم حاليا إعداد مخطط للصيانة وتعزيز مخطط استمرارية نشاط الصندوق.

وفضلا على ذلك، يواصل الصندوق حرصه وقنانيه بشكل متواصل تحسبا لأي عارض قد يستدعي تفعيل مخطط استمرارية نشاطه، وذلك من أجل ضمان استمرار نشاط البنك وسلامة مستخدميه. وفي غياب أي حادث يتطلب تفعيله، فإنه لم يتم تفعيل مخطط استمرارية نشاط الصندوق خلال النصف الأول من سنة 2022.

تدبير المخاطر العملية

يتوفر الصندوق على خارطة للمخاطر العملية والتي تمت إعادة بنائها سنة 2010 بناء على تصنيف **Bâle II**، والتي يتم تحيينها سنويا. وتغطي هذه الخارطة العمليات المتعلقة بمجالات القرض، والدعم، وأنظمة المعلومات، ويمكن من استهداف العمليات التي تتطلب عناية خاصة أو معرزة.

ويمكن نظام تدبير المخاطر العملية، الذي يعتمد الصندوق في إطار إصلاح **Bâle II**، وتطبيقا لتوجيه بنك المغرب رقم 29/G/2007، من تحديد وتقييم المخاطر العملية وكذا تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى التي تم تحيينها. وقد تم إتمام هذا النظام سنة 2011 بقاعدة لجمع الحوادث تتيح رؤية موضوعية للمخاطر المحدقة وإعادة تقييم هذه المخاطر بواسطة نتائج جمع الحوادث العملية.

وقد أصبح نظام تدبير المخاطر العملية يعمل كليا بشكل أوتوماتيكي بفضل استعمال تطبيق نظام معلوماتي يمكن من:

- تحديد وتقييم وتتبع المخاطر العملية من خلال خارطة المخاطر؛
- التوفيق بين خارطة المخاطر ودليل المساطر العامة؛
- تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى التي تم تحيينها؛
- جمع الحوادث ذات الصلة بالمخاطر العملية.

على المستوى التنظيمي، تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، قيادة نظام تدبير المخاطر العملية، بناء على مراسلين للمخاطر العملية على مستوى وحدات المهن والدعم.

ويتكفل هؤلاء المراسلون برقع الحوادث العملية وتحليل قاعدة جمع هذه الحوادث وتفعيل مخططات عمل لتغطية المخاطر الكبرى.

ولهذه الغاية، تم إعداد مسطرة لجمع ورفع الحوادث العملية وكذلك بطاقة الإعلان ووقوع أحداث عملية ووضعها رهن إشارة المراسلين لدعم منهجية جمع ورفع الحوادث.

وتتكلف لجنة المخاطر الداخلية بحكامة المخاطر العملية.

تغطية المخاطر العملية
طبقا للمتعضيات القانونية المتعلقة بالمتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية، يقوم الصندوق، منذ دجنبر 2011، بتغطية المخاطر العملية.

يتم احتساب متطلبات الأموال الذاتية لتغطية المخاطر العملية حسب مقاربة "مؤشر القاعدة" أي ما يعادل 15% من متوسط الناتج الصافي البنكي للثلاث سنوات الأخيرة.

4.2 مخاطر عدم المطابقة

طبقا للتوجيه رقم 49/G/2007 لبنك المغرب، المتعلق بوظيفة المطابقة بتاريخ 31 غشت 2007، أصبح الصندوق يتوفر على سياسة وميثاق للمطابقة.

بنك التمويل المحلي

LA BANQUE DU FINANCEMENT LOCAL

mazars

101, Bd Abdelmoumen
20360 Casablanca
Maroc

Coopers Audit

83, Avenue Hassan II
Casablanca
Maroc

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL

**ATTESTATION D'EXAMEN LIMITE DES COMMISSAIRES AUX COMPTES SUR LA SITUATION
INTERMEDIAIRE DES COMPTES SOCIAUX**

PERIODE DU 1^{er} JANVIER AU 30 JUIN 2022

En application des dispositions de la loi n°44-12 relative à l'appel public à l'épargne et aux informations exigées des personnes morales et organismes faisant appel public à l'épargne, nous avons procédé à un examen limité de la situation intermédiaire du Fonds d'Équipement Communal comprenant le bilan, le compte de produits et charges, l'état des soldes de gestion, le tableau des flux de trésorerie et une sélection des états des informations complémentaires (ETIC) relatifs à la période du 1^{er} janvier au 30 juin 2022. Cette situation intermédiaire qui fait ressortir un montant de capitaux propres et assimilés totalisant 5.496.476 KMAD dont un bénéfice net de 173.810 KMAD, relève de la responsabilité des organes de gestion de l'émetteur. Ces états de synthèse ont été établis dans un contexte évolutif de la crise sanitaire de l'épidémie de la Covid-19, sur la base des éléments disponibles à date.

Nous avons effectué notre mission selon les normes de la profession au Maroc relatives aux missions d'examen limité. Ces normes requièrent que l'examen limité soit planifié et réalisé en vue d'obtenir une assurance modérée que la situation intermédiaire ne comporte pas d'anomalie significative. Un examen limité comporte essentiellement des entretiens avec le personnel du fonds et des vérifications analytiques appliquées aux données financières ; il fournit donc un niveau d'assurance moins élevé qu'un audit. Nous n'avons pas effectué un audit et, en conséquence, nous n'exprimons donc pas d'opinion d'audit.

Sur la base de notre examen limité, nous n'avons pas relevé de faits qui nous laissent penser que la situation intermédiaire, ci-jointe, ne donne pas une image fidèle du résultat des opérations du semestre écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine du Fonds d'Équipement Communal établis au 30 juin 2022, conformément au référentiel comptable admis au Maroc.

Casablanca, le 27 septembre 2022

Les Commissaires aux Comptes

MAZARS AUDIT ET CONSEIL

MAZARS AUDIT ET CONSEIL
101, Boulevard Abdelmoumen
20360 Casablanca
Tél : 05 22 42 34 25
Fax : 05 22 42 34 00

Taha FERDAOUS
Associé

COOPERS AUDIT MAROC S.A

COOPERS AUDIT MAROC
Siège Social: 83 Avenue Hassan II
Casablanca
Tél: 0522 42 11 90 - Fax: 0522 27 47 34

Abdelaziz ALMECHATT
Associé

